

مجلس الأمة 64

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الرابع والستون - فيفري 2015

رئيس المجلس:

الانشغال بالتقلبات
الاقتصادية... ينبغي أن يكون
حافزا لتحدي الصعوبات

في جلسة استماع..

وزير المالية :

التوجه نحو التمويل البنكي...
للتقليل من أعباء الخزينة العمومية

يوم دراسي:

«المخطط الوطني لمكافحة السرطان»

اختتام الدورة الخريفية 2014
الإنشغال بالتقلبات الاقتصادية ..
ينبغي أن يكون حافزا لتحدي الصعوبات

04

جلسات

إدماج التكنولوجيات الحديثة .. من أجل تحسين مرفق القضاء

09

التأمينات الاجتماعية: تعديل المادة «84»

11

التوقيع والتصديق الإلكتروني .. لتحسين وتسهيل الحياة اليومية للمواطن

12

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المعدل

13

والمتمم المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها

الأسئلة الشفوية

مصادقة الحكومة على مرسوم تنفيذي من أجل التكفل

14

بالمصابين بالقصور الكلوي وفقا للمعايير الدولية والعلمية

19

هل من آفاق للشباب الذين انتهت عقود تشغيلهم؟

20

معايير تصنيف الفنادق .. ومراقبتها

23

الحدث

جلسة استماع

تطبيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

24

بعد انخفاض مثير للجدل ... عودة أسعار البترول إلى الانتعاش

27

استقبالات

النشاط الخارجي

30

يوم دراسي

«المخطط الوطني لمكافحة السرطان»

32

الخرجات الإستطلاعية

المدرسة العليا للبحرية «الواء محمد بوتيقان» ..

36

قطب تكويني بمستوى عال

38

ولاية أدرار: .. الحاجة إلى دعم التأطير البيداغوجي !

40

أبواب مفتوحة

41

المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرقي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للتنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زروت يوسف
المحطات: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

نصوص في الدورة الربيعية



- مشروع القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات
- مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2012
- مشروع القانون المتضمن قانون العقوبات
- مشروع قانون يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب
- مشروع القانون المتعلق بحماية الطفل
- مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني
- مشروع القانون المتعلق بمكافحة التهريب
- مشروع قانون توجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي
- مشروع القانون المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها



الانشغال بالتقلبات الاقتصادية.. ينبغي أن يكون حافزا لتحدي الصعوبات



اختتم مجلس الأمة دورته الخريفية لسنة 2014 يوم الاثنين 02 فيفري 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وبحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وجمع من الضيوف.

مع مستوى التطور الذي تعرفه بلادنا في مختلف المجالات. وفي هذا السياق بالذات، تدرج دراسة مجلس الأمة ومصادقته على مشاريع القوانين التي جاءت لتنظيم جوانب أساسية في حياة المجتمع؛ بعضها يتم التكفل به لأول مرة والبعض الآخر جاء لمواكبة التغيرات التي يعرفها المجتمع الجزائري.

وهكذا، وقصد اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية، فقد درس وصادق مجلس الأمة على مشروع القانون المتعلق بعصرنة العدالة والقانون المتضمن التصديق والتوقيع الإلكترونيين.

• وفي إطار تحيين منظومتنا التأمينية ومسايرتها لتجارب الدول المتقدمة وبعث حركة جديدة فيها، درس وصادق مجلس الأمة على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية وكذا القانون المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية.

واضعوا هذا القانون على جرد جوانب الضعف قصد إصلاحها، واقتروا بنفس الوقت صيغ تحفيزات مالية عديدة تشجيعاً للاستثمار...

دواعي التنظيم.. والتكيف

• علاوة على قانون المالية، درس أعضاء مجلس الأمة وصادقوا على مجموعة مشاريع قوانين أخرى جاءت في مجملها لتواكب التحولات التي أملتها سياسات العصرية المنتهجة وكرستها وتيرة التنمية المعتمدة...

ذلك أن السياسات التنموية مهما حاولت التكفل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للمواطن فإنها تفرز مع ذلك ظواهر تستدعي التنظيم لضمان تكيف سلس وهادئ

وفي هذا الإطار نقول أن قانون المالية لسنة 2015 حظي باهتمام كبير من قبل أعضاء الهيئة، كونه أتى بتوجيهات هامة حددت الإطار العام لتنفيذ برنامج الحكومة المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وضبط الوسائل المسخرة لمواصلة تنفيذ مخطط الاستثمار والتنمية التي تضمنها هذا البرنامج.

• وإذا كانت مناقشات قانون المالية عادة ما تشكل لحظة مميزة في عمل البرلمان يستغلونها عادة لنقل انشغالات مواطنهم وطرح مشاكل دوائهم الانتخابية، فإن نقاشات هذه السنة لم تشذ عن القاعدة. وهنا أود أن أستغل المناسبة لكي أعبر عن كبير ارتياحي لنوعية مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس وروح المسؤولية التي تحلوا بها أثناء مناقشتهم لهذا النص.

وما يمكن قوله عن هذا الموضوع هو أن النص المذكور قد حافظ في توجيهاته على وتيرة التنمية، وبقصد تحقيق الشفافية حرص

وثيرة التنمية.. متواصلة

أود في البداية أن أشكركم على حضوركم معنا ومشارككم إيانا المناسبة... مناسبة اختتام دورة الخريف العادية.

إنه موعد هام نسعد دائماً به كونه يتيح لنا فرصة اللقاء ويمكننا من الوقوف على محصلة الجهد المبذول خلال الدورة.

وكتقييم عام لنشاط المجلس خلال الفترة نقول: أن عمل الدورة كان في مجمله مرضياً...

كما أن مشاريع القوانين التي تمت دراستها والمصادقة عليها كانت هي الأخرى مهمة...

وكالعادة يحتل قانون المالية مكانة مميزة في أشغال الدورة لمجلس الأمة...



• في هذه الدورة أيضا ناقش أعضاء المجلس القانون المتعلق بإنشاء صندوق النفقة الذي جاء تجسيدا للوعد الذي كان السيد رئيس الجمهورية قد قطعه على نفسه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

• إن الغاية من هذا القانون كما تعلمون هي حماية الأطفال القصر من الآثار السلبية الناجمة عن رفض أو عجز الوالد عن دفع مستحقات النفقة في حالة الطلاق الذي بات يعرف وتيرة مقلقة. وقد جاء هذا القانون أيضا ليسد النقص الموجودة على صعيد قانون الأسرة بخصوص مسألة النفقة، وليتكفل بالحلقة الأضعف في حالات التفكك الأسري، ونعني بها فئة الأطفال.

• وبالنظر للأهمية القصوى التي يكتسبها القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، وبالنظر لطابعه الاستعجالي والذي فرضته التزاماتنا الدولية فقد درس وصادق مجلس الأمة بالأمس على هذا القانون حرصا منه على أن تكون الجزائر في الموعد ونفي بالتزاماتها الدولية...

نشاط برلماني دائم

خلال الدورة كانت هناك قوانين أخرى مبرمجة للدورة لكن ظروفًا خارجة عن نطاق إرادتنا في مجلس الأمة حالت دون دراستها، وسوف ندرسها ونحدد الموقف منها مع بداية الدورة القادمة...

إلى جانب العمل التشريعي، عرفت الدورة نشاطا رقابيا تمثل في مساءلة الحكومة في العديد من القضايا أثناء تنظيم جلسات عامة خصصت لطرح أسئلة شفوية على العديد من القطاعات الوزارية. كما وجه السادة أعضاء مجلس الأمة عدداً من الأسئلة الكتابية لمختلف القطاعات الوزارية وتلقوا ردوداً عليها، وفي المجال ذاته نظمت لجان المجلس جلسات استماع لعدد من مسؤولي القطاعات الوزارية أيضا وذلك للاستفسار عن قضايا راهنة على تماس مباشر باهتمامات الرأي العام الوطني، كما كان الشأن مع جلسة الاستماع المخصصة لوزير المالية التي تناولت الوضع المالي والاقتصادي للبلاد في ظل الظروف الحالية والإجراءات الخاصة بتسيير المرحلة.

• من جهة أخرى، لم يتخلف المجلس عن نشاطه المعهود في ترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية من خلال معالجة قضايا ذات صلة بالمجتمع. وفي هذا الإطار، نظم المجلس أثناء هذه الدورة ندوتين فكريتين نوعيتين: الأولى تاريخية، نظمت بمناسبة

الاحتفال بالذكرى الستون لاندلاع الثورة التحريرية، وخصصت لحياة الشهيد زيغود يوسف ودوره في الثورة التحريرية. والثانية صحية: تناولت موضوع السرطان في الجزائر والتدابير الوقائية والعلاجية لمكافحته.

• ولتأكيد حرص أعضاء المجلس الوقوف على الواقع التنموي في مختلف ولايات الوطن وتحسس انشغالات المواطنين والهيئات المحلية، عاود مجلس الأمة خرجاته الميدانية التي شملت العديد من الولايات خاصة تلك التي لم يسبق له أن زارها، وفي هذه الخرجات الميدانية عاينت وفود اللجان المختصة واقع حال التنمية في هذه الولايات ووضعت خلاصات رؤيتها للقضايا المطروحة.

• في إطار الأبواب المفتوحة، استقبل مجلس الأمة، كعملم وكهيئة، العديد من الوفود التي قامت بزيارته.

• وعلى الصعيد الخارجي، فقد عملنا على مواصلة نشاطنا العادي عبر مختلف المستويات البرلمانية في إطار الدبلوماسية البرلمانية حيث ساهمت وفودنا المشاركة، إلى جانب وفود المجلس الشعبي الوطني، في التعريف بمواقف بلادنا من مختلف القضايا الدولية والدفاع عنها، ووضحوا لنظرائهم البرلمانيين الرؤى والمواقف الجزائرية بخصوص ما يطرح من مسائل حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية...

• وكما ترون سيداتي سادتي، فإن حصيلة عمل الدورة في جانبها التشريعي والرقابي والأنشطة المكمل لها كانت كلها نشاطات تبث على الرضى...

• وإذا كنت قد عبرت عن ارتياحي لحجم التعاون وطبيعة

التشاور بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني من جهة وبيننا وبين الحكومة من جهة أخرى، فإني أجد نفسي، مرة أخرى، مضطرا إلى ضرورة لفت الانتباه إلى أهمية التجسيد العملي لما يتم الاتفاق عليه في مجال البرمجة التشريعية التي هي أهم لبنات العمل التكاملي بين هيئاتنا...

الوضع الحالي ينبغي أن يكون حافزا

باختتام دورتنا الحزبية هذه تكون بلادنا قد أنهت تنفيذ خطة تنموية ودخلت في أخرى...

• وإذا كانت التقلبات الاقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية مؤخرا قد أحدثت تراجعا في الأسعار في السوق العالمية للنفط، فينبغي ألا يكون ذلك مبعث تشاؤم، وإن كان هذا الوضع الجديد يشكل انشغالا حقيقيا تقاسمه كلنا...

• بقدر ما يؤكد هذا الواقع على بروز مؤشرات غير مريحة لأوضاع اقتصادية صعبة ستواجه البلاد مستقبلا فإن ذلك يجب ألا يدفعنا إلى اليأس والقنوط بل يجب أن يحفزنا أكثر على مضاعفة الجهد من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية ومواصلة سياساتنا الاستثمارية المتضمنة في البرنامج الخماسي المعتمد... ويدعوننا في نفس الوقت إلى ترشيد إنفاقنا العام والخاص كذلك...

وفي هذا السياق، فإننا ننظر بعين الرضا إلى التدابير التي اعتمدها الحكومة، بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية،

لترشيد الإنفاق العمومي، دون المساس بالاستثمارات المخصصة للقطاعات الحيوية للتنمية الاجتماعية (التربية، التكوين، الصحة، السكان... إلخ) ولضبط الواردات ومحاربة كل أشكال تهريب رؤوس الأموال. لكننا في ذات الوقت ندعو إلى إعطاء المزيد من التشجيع لصادراتنا خارج المحروقات والاستغلال الأمثل للكوامن الطبيعية المتاحة قصد تطوير وترقية اقتصاد متنوع وتنافسي.

• في هذا الإطار، بودي القول: أن المطلوب في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو تفعيل الحوار بما من شأنه أن يوفر أجواء الثقة بين الشركاء الاجتماعيين ويحقق الانسجام الاجتماعي ويعزز الوحدة الوطنية... للوقوف صفا واحدا في وجه كافة التحديات التي تواجه الوطن.

في مثل هذه الأوضاع الواجب يقضينا مجابهة الروح الانهزامية التي راحت أطراف معروفة تسعى إلى ترسيخها في أذهان المواطنين من خلال الادعاء بأننا بلد بدون وسائل، في حين أن لشعبنا وبلدنا كل المقومات التي تسمح له ببناء بلده وتقوية اقتصاده... ويكون بلدا قويا ومستقرا بفضل انسجام وفعالية مؤسساته الدستورية... وعبرية أبنائه الذين تتوفر لديهم القدرة على إيجاد الحلول لكافة المشاكل المطروحة، واقتراح صيغ المعالجة المبدعة التي من شأنها تمكين البلد من تجاوز أوضاعه الظرفية الصعبة والانطلاق نحو المستقبل بثقة وتفاؤل...

فلنعمل على حماية وحدتنا، ولتكن تعددية رؤانا في الأمور السياسية والاقتصادية مصدر ثراء لشعبنا ومبعث دفع بالبلاد نحو الأمام وليس مصدر شدة للوراء...

من المحطات الهامة المنتظرة

يمثل هذه الروح ويمثل هذا الفهم للأوضاع يجب أن نعمل لإنجاح مشروع مراجعة الدستور، الذي نأمل أن يعرض علينا قريبا...

... إننا نأمل (كما وعد به السيد رئيس الجمهورية) أن تكون هذه المراجعة مراجعة لخدمة الوطن لا لخدمة سلطة أو نظام. كما أننا نريد لهذه المراجعة أن تكون تعبيرا واستجابة لطموح شعب في تكيف قانونه الأسمى ليكون متمشيا مع تطور مجتمعه الطامح دائما إلى بلوغ ما هو أحسن وأفضل من بين الدساتير التي تعرفها المجتمعات الحديثة...

دستور تتعزز فيه حماية أكثر للحريات الفردية والجماعية، دستور يحدد بدقة أكبر حدود العلاقة ما بين السلطات ويعطي



إدماج التكنولوجيات الحديثة .. من أجل تحسين مرفق القضاء

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 7 جانفي 2015 في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح، على نص القانون المتعلق بعصرنة العدالة بحضور وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح.

انشغالات أعضاء المجلس .. ورد الوزير

خلال رده عن سؤال حول نص المادة 12 أوضح وزير العدل، حافظ الأختام أن الأسباب القاهرة التي يمكن أن تعد خارجة عن إرادة المرسل على بسيل المثال تعطل المنظومة المعلوماتية قد يمنع القيام بإجراء ما كالتبليغ، قبل انقضاء الأجل المحدد وعليه نصت المادة 12 صراحة على تمديد الأجل إلى يوم العمل الموالي في حالة حدوث سبب خارج عن إرادة المرسل.

وبشأن الحماية التقنية للمعطيات، أوضح وزير العدل حافظ الأختام أن النص تضمن أحكاما خاصة بتأمين المعطيات وفقا للمعايير المعمول بها دوليا في هذا المجال، وأكد أن فريقا جزائريا يرأسه المدير العام للعصرنة الذي له خبرة طويلة ويتمتع بتكوين عالي في هذا المجال، يعمل على توفير حماية قصوى للمعطيات، مشيرا إلى أن الخطة التي اتبعت في تطبيق النظام الجديد لعصرنة العدالة هي نفسها التي اتبعت بالنسبة لبطاقة الشفاء، وأن هذه التقنية سيتم تجربتها في أربع مجالس قضائية نموذجية في بعض ولايات الوطن قبل تعميمها على باقي الولايات.



من نص القانون أحكام جزائية، حيث يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة تتراوح بين 100.000 دج إلى 500.000 دج كل شخص يستعمل بطريقة غير قانونية العناصر الشخصية المتصلة بإنشاء توقيع إلكتروني يتعلق بتوقيع شخص آخر. كما يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 100.000 دج إلى 500.000 دج كل شخص حائز على شهادة إلكترونية يواصل استعمالها رغم علمه بانتهاء مدة صلاحيتها أو إلغائها.

من نص القانون كيفية التصديق الإلكتروني، في حين نصت المادة (9) منه عن إمكانية تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون .

أما المادة 14 من القانون فقد نصت على إمكانية استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد ، عند بعد المسافة أو لحسن سير العدالة ويتم ذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين (15 ، 16).

في حين تضمن الفصل الخامس

من أجل عصرنة العدالة

قدم وزير العدل حافظ الأختام السيد لوح خلال جلسة علنية يوم الأحد 4 جانفي 2015، ترأسها السيدة زهية بن عروس، نائب رئيس المجلس وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان، عرضا مفصلا حول مضمون النص، حيث شرح فيه المحاور الرئيسية له، مبينا أنه يضع الإطار القانوني لعصرنة قطاع العدالة عن طريق استعمال المعلوماتية لتحسين أداء مرفق القضاء وتكثيف العدالة مع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، مؤكدا أن النص يندرج في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بخصوص إصلاح مرفق القضاء وعصرنته.

نص القانون

يحتوي نص القانون المتعلق بعصرنة العدالة على 19 مادة موزعة على خمسة فصول، حيث نصت المادة الأولى منه على أهداف النص والمتمثلة في :

- وضع نظام معلوماتي مركزي لوزارة العدل،

- إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية،

- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

كما نصت المواد (4، 5، 6، 7، 8)



وإننا نعتقد أن ما قامت به الدولة من إجراءات شجاعة في إطار التجاوب مع مطالب سكان الجنوب لدليل على أن الدولة تتحسس مطالب أبنائها أين كان موقع إقامتهم، وتعمل على توفير الحلول لها، وهي تعمل على مضاعفة قدراتها على الاستماع من خلال توسيع قنوات الحوار والتواصل مع مختلف الشرائح الاجتماعية النظامية ...

كما تابعتم، فقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة حركة دبلوماسية نشيطة تمثلت في استقبال بلادنا للعديد من رؤساء البلدان الصديقة والشقيقة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عودة الجزائر القوية إلى الساحة الدولية واستئنافها نشاطها في تقديم الرأي وبذل الجهد وتقوية علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف البلدان إن على الصعيد الإقليمي أو الدولي ...

• وتكريس هذه الحركة تكون الجزائر وبشهادة الجميع قد استعادت مكانتها في المحافل الدولية وأثبتت أنها أهل للثقة التي توضع فيها وأن مواقفها وتوجهاتها من مختلف القضايا الجهوية، الإقليمية والدولية وتصديدها لثقافة السلم والحوار، هي التي أهلتها لأن تكون شريكا أساسيا في الساحة الإقليمية والدولية ..

في نهاية كلمتي، بودي أن أشكر الجميع على الحضور والمشاركة، ولزملاتي أقول إلى اللقاء في الدورة الربيعية القادمة والتي ستكون تأكيداً ثرية بمضمون جدول أعمالها وبنشاطاتها ...

مزيداً من الصلاحية للهيئة البرلمانية حتى تؤدي دورها كاملاً في صناعة قوانين الجمهورية ومراقبة عمل الحكومة ... دستور يعطي الإمكانية للهيئات المنتخبة لتلعب دورها ومكانتها في الدفاع عن المواطن ... دستور يكون فيه دور أبرز للمعارضة والرأي الآخر ... دستور يعمل على تجذير الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية بعيداً عن أي استنساخ أو اقتباس ينقصه الذكاء ويتجاهل واقع الخصوصية الوطنية.

لقد أبقى فخامة السيد الرئيس الباب مفتوحا لكل راغب من الفاعلين السياسيين للمساهمة في هذه المراجعة الدستورية رغبة منه في إشراك الجميع فيها بعيداً عن كل تسرع غير مبرر أو تقليد يطبعه الارتجال وينقصه الذكاء ...

وإننا في مجلس الأمة لنبدي ارتياحنا لهذا التوجه والمسعى ونضع أنفسنا كمؤسسة وأعضاء للمساهمة في خدمة وإنجاح مسار هذه المراجعة الدستورية التي من مدة دعينا لها .

جدوى الاستباق والاستشراف

ونحن نهني أنفسنا بما تحققت ولا زال يتحقق لبلادنا بفضل السياسات الحكيمة التي انتهجتها البلاد تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية والتي طالت جميع مناحي الحياة ... إلا أننا نعرف كذلك أنه بين الحين والآخر تبرز بعض مظاهر التوتر تعمل الحكومة على التعااطي معها بحكمة وروية ...

• ويقصد نقادي تكررنا نرى أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات الاستباقية المطلوبة ومن خلال التجاوب مع المعقول من المطالب التي تطرح هنا وهناك والتي تستدعي من الوصاية دراستها وإعطائها العناية المطلوبة ...

- بعد الدراسة المستفيضة لنص هذا القانون على مستوى اللجنة والنقاش الثري لأعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العلنية والاستماع لرد الوزير على مختلف انشغالات وتساؤلات الأعضاء، أعدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة السيدة لويزة شاشوة، رئيسة اللجنة تقريرا تكميليا، ثمنت حرص الدولة على ترقية نظام الضمان الاجتماعي الذي يعتبر مكسب اجتماعي يحافظ على حقوق جميع شرائح المجتمع وأوصت بما يلي:

- ضرورة توسيع اتفاقيات الشراكة بين قطاع الضمان الاجتماعي ونظيراتها من الدول الأجنبية، للحفاظ على حقوق المواطنين الجزائريين في الخارج،

- ضرورة إعادة النظر في التسعيرة المرجعية للعلاجات والأدوات الصحية التي تكون مناسبة للأسعار الحقيقية

- العمل على توضيح مبدأ تعويض النفقات العلاجية التي يستفيد منها المؤمن لهم اجتماعيا بمناسبة إقامتهم المؤقتة في الخارج عن إصدار النصوص التنظيمية لهذا القانون.

- مراقبة الشركات الأجنبية فيما يخص عدم التصريح بالعمال عند توظيفهم،

- تعميم بطاقة الشفاء لكل العاطلين عن العمل، وتوفيرها للطبقة الضعيفة والبسيطة التي تعاني الكثير من الأمراض المزمنة

- توعية وتحسيس كل الطبقات الاجتماعية بضرورة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي، الذي يعتبر المصدر الوحيد والرئيسي والهام الذي يكفل ويضمن حقوق المؤمن له اجتماعيا أينما تواجد

- تحسيس المجتمع الجزائري بأهمية الفحوص المبكرة ضد الأمراض الخطيرة وعلى رأسها داء السرطان.



بغرض الاحتفاظ على التوازنات المالية، فأجاب أن قطاع الضمان الاجتماعي يعمل على تحسين موارده المالية عن طريق الاشتراكات للحفاظ على التوازنات المالية، على غرار مواكبة النفقات الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاحات المستمرة التي تشهدها منظومة الضمان الاجتماعي.

أما بخصوص توسيع الشراكة بين قطاع الضمان الاجتماعي الجزائري والدول الأخرى، فقد أوضح الوزير أن الحكومة ارتأت توسيع هذا المجال والتوجه إلى عقد اتفاقيات الشراكة بين بلدان أخرى، كإسبانيا، تركيا، البرتغال، ألمانيا على غرار التي عقدتها مع فرنسا وبلجيكا، بالإضافة إلى أن الاتفاقيات ستكون الأداة الفعالة في تسهيل المعاملات في مجال معالجة المرضى ونقلهم إلى الخارج مع العلم أن هذا التكفل يدفع بالعملة الصعبة.

- الطلبة والمتربصون والعمال الأجراء الذين يزاولون أو يتابعون مختلف مراحل التكوين في الخارج.

• بعد استماعه لأسئلة وانشغالات أعضاء المجلس، رد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن تلك الانشغالات، فأما فيما يتعلق بالأداءات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للمؤمن له المذكورين أدناه وهذا وفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم وهم:

• بعد استماعه لأسئلة وانشغالات أعضاء المجلس، رد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن تلك الانشغالات، فأما فيما يتعلق بالأداءات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للمؤمن له المذكورين أدناه وهذا وفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم وهم:

• بعد استماعه لأسئلة وانشغالات أعضاء المجلس، رد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن تلك الانشغالات، فأما فيما يتعلق بالأداءات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للمؤمن له المذكورين أدناه وهذا وفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم وهم:

• يهدف نص هذا القانون إلى تعديل وتتميم أحكام المادة (84) من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية حيث تصبح كما يلي:

المادة (84): تستفيد من أداءات الضمان الاجتماعي، فئات المؤمن لهم اجتماعيا وذوو حقوقهم المذكورين أدناه وهذا وفقا للشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم وهم:

- الأعدان الدبلوماسيون والفضليون المعينون في الخارج

- أعضاء البرلمان المنتخبين أو المعينون الذين يمثلون الجالية الوطنية في الخارج / أو ينتمون إليها، طيلة عهدتهم البرلمانية

- أعوان التمثيليات الجزائرية

- المستخدمين الذين يعملون في الخارج بعنوان التعاون والتعليم والتكوين، والتأطير التربوي، والثقافي والفني والديني، المعينون من طرف السلطات الإدارية المختصة

التأمينات الاجتماعية

تعديل المادة «84»

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 7 جانفي 2015 حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية. في جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضرها وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزير العلاقات مع البرلمان.

• خلال عرضه لنص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83-11 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد غازي أن تعديل هذا القانون جاء لسد ثغرة كانت موجودة في نص القانون الساري المفعول، عن طريق تعديل المادة (84) وإعادة صياغتها بالشكل القانوني المتزامن مع المستجدات الحاصلة في المجال القانوني والاقتصادي والاجتماعي، لوضع حد للإقصاء الحاصل تجاه الفئات المذكورة في المادة (84)، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى العناية والتكفل والتغطية الاجتماعية كباقي الفئات المستفيدة من أداءات الضمان الاجتماعي، وهذا انطلاقا من مبدأ العدالة في جميع قطاعات ومنها قطاع العدالة، يتعين القيام بالتعريف بتلك الإنجازات ومدى أهميتها بالنسبة للوطن والمواطن، عبر وسائل الإعلام الوطنية المختلفة ولا سيما الثقيلة منها وفي مقدمتها التلفزيون.



توصيات اللجنة

بعد دراسة ومناقشة لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة لنص القانون المتعلق بعصرنه العدالة، والاستماع لتدخلات أعضاء المجلس وكذا رد الوزير، أعدت اللجنة تقريرا تكميليا ثمنت فيه كل الأحكام التي تضمنها نص القانون الذي يعد واحدا من المحاور الرئيسية لسياسة إصلاح قطاع العدالة التي أقرها رئيس الجمهورية في إطار الإصلاحات التي يعرفها قطاع العدالة عدة إجراءات من بينها مشروع قانون يعدل قانون الإجراءات الجزائية، وهو يتضمن إصلاحات عميقة ستعمل على تقليص تراكم القضايا على غرار الفصل في القضايا البسيطة

بأوامر دون الحاجة إلى الوجاهية، وإجراءات المثلث الفوري. كما سيتم إدراج مبدأ أساسي في النظام القضائي الجزائري وهو ما يعرف بـ «الواسطة» وهو نظام معمول به في معظم دول العالم للفصل في القضايا البسيطة، مشددا على أن الهدف الأساسي من كل هذه الإصلاحات هو الوصول إلى عدالة قوية.

السياق وحول موضوع استقلالية السلطة القضائية أكد الوزير أن مفهوم الاستقلالية يختلف من جهة إلى أخرى، غير أن السلطة القضائية كل لا يتجزأ، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية لاحقا سيكرس بشكل أكبر استقلالية السلطة القضائية للوصول إلى دولة قوية وعاذلة.

ويخصوص الحجم الكبير للقضايا المودعة لدى المحكمة العليا، أوضح الوزير أنه بغرض تقليص عدد القضايا المطروحة على المحكمة العليا بصفة خاصة والمحاكم بصفة عامة، اتخذت وزارة العدل في إطار الإصلاحات التي يعرفها قطاع العدالة عدة إجراءات من بينها مشروع قانون يعدل قانون الإجراءات الجزائية، وهو يتضمن إصلاحات عميقة ستعمل على تقليص تراكم القضايا على غرار الفصل في القضايا البسيطة

وفيما يخص تكوين القضاة، أوضح الطيب لوح وزير العدل حافظ الأختام أن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية تضمن محورا يخص إعادة النظر في المنظومة التكوينية للقضاة، مؤكدا أنه يجب أن يكون على مستوى عالي من التكوين، وعليه لا بد من إصلاح المدرسة العليا للقضاة لتصبح من المدارس العليا في العالم، وفي نفس

وردا عن حصر استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في قضايا الجرح فقط، أكد الوزير أن هذه التقنية مستعملة في دول كثيرة، وأن المقصود بها هو محاكمة محبوس في قضية جنحية باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وهذا إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب حسن سير العدالة، وأن حصرها في قضايا الجرح فقد مرده إلى أن إجراءات قضايا الجنائية معقدة وخطيرة في حين تم تفادي استعمال هذه التقنية في المحاكمة وفي القضايا الجنائية، مشيرا إلى أن استعمال المحادثة المرئية عن بعد ستمكن من ربح الوقت والتخفيف من عناء التنقل وسيسمح للمتهم بالدفاع عن نفسه وكأنه أمام القاضي مباشرة.

وفيما يخص تكوين القضاة، أوضح الطيب لوح وزير العدل حافظ الأختام أن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية تضمن محورا يخص إعادة النظر في المنظومة التكوينية للقضاة، مؤكدا أنه يجب أن يكون على مستوى عالي من التكوين، وعليه لا بد من إصلاح المدرسة العليا للقضاة لتصبح من المدارس العليا في العالم، وفي نفس

التوقيع والتصديق الإلكتروني . . لتحسين وتسهيل الحياة اليومية للمواطن

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني في جلسة عامة يوم الأربعاء 7 جانفي 2015 ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضرتها وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووزير العلاقات مع البرلمان.



عرض الوزير

قدمت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال السيدة زهرة دردوري، خلال جلسة عامة يوم الثلاثاء 6 جانفي 2015 ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس عرضا مفصلا حول نص القانون تطرقت فيه إلى المحاور الأساسية لهذا النص والأهداف التي يرمي لتحقيقها.

حيث أوضحت أنه بظهور المبادلات الإلكترونية أصبحت الأدلة المكتوبة والتوقيع الخطي غير ملائمة، الأمر الذي استدعى تبني وسائل

توثيق آمنة تتمثل في التوقيع والتصديق الإلكترونيين. مؤكدة أن التصديق الإلكتروني هو مسار يتكون من عدة عمليات أهمها الإصدار، النشر وإلغاء الشهادات الإلكترونية، حيث يسمح بإعداد وتسيير الشهادات الإلكترونية الموقعة إلكترونيا من طرف السلطة

بهدف ضمان موثوقية المعلومات التي تحملها. مضيفة أن هذا التصديق الإلكتروني يهدف إلى إرساء جو من الثقة يضمن تأمين المبادلات على الانترنت، وهو بذلك يضع ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في التوثيق، ضمان سلامة الوثيقة، وعدم التصل أو إنكار المبادلات التي أجريت والتي تتجسد من خلال التوقيع الإلكتروني، وينبغي أن يكون موثوق وغير قابل للتزوير

ولا يمكن إعادة استعماله أو تعديله أو التراجع عنه.

كما أوضحت الوزيرة أن نص القانون محل الدراسة يهدف إلى وضع إطار قانوني للتكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية التي تسمح بخلق جو من الثقة لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية، المتجسدة من خلال وضع مخطط ثقة وطني يرتكز على نموذج هرمي يتكون من سلطة وطنية للتصديق الإلكتروني، ملحقة بالوزير الأول تتفرع عنها سلطتين الأولى مكلفة بالفرع الحكومي والثانية خاصة بالفرع الاقتصادي.

مؤكدة في الأخير أن هذا القانون يهدف إلى تكريس المبادئ العامة المتعلقة بنشاط التوقيع والتصديق الإلكترونيين بالجزائر، وسيسمح بتحسين الحياة اليومية للمواطنين والمؤسسات وكل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

نص القانون

يحتوي نص القانون على اثنين وثمانين (82) مادة قسمت إلى خمسة أبواب، فأما الباب الأول فقد تضمن تحديد موضوع نص القانون والتعاريف بالمصطلحات المستعملة والمبادئ العامة التي تسيير نشاط التوقيع والتصديق الإلكترونيين. أما الباب الثاني فخصص للتوقيع

الإلكتروني الذي يضمن سلامة المعطيات وهوية الأطراف ووظيفته ومعايير تطابقه مع الإضاء الخطي، في حين خص الباب الثالث للتصديق الإلكتروني والمتطلبات الواجب توفرها في شهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة وعن استحداث سلطات التصديق الإلكتروني ومهام كل هيئة .

أما عن العقوبات المالية والإدارية التي تطبق في حالة إخلال مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بالتزاماته وكذا العقوبات الجزائية في حالة الإخلال فقد فصل فيها في الباب الرابع من نص القانون. في حين تضمن الباب الخامس أحكام انتقالية ضرورية للتكفل بالهيئات العاملة حاليا في هذا المجال ودمجها تدريجيا في النظام الجديد .

انشغالات أعضاء المجلس

خلال ردها على انشغالات أعضاء مجلس الأمة أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال السيدة زهرة دردوري بخصوص التأخر في إعداد نص القانون أن تقنية التصديق الإلكتروني تم اعتمادها منذ سنة 2005، كما كلفت سلطة الضبط للبريد والمواصلات بهذا الملف سنة 2007، حيث قامت بتنظيم مؤتمرات دولية من أجل دراسة تجارب الدول الرائدة

وفيما يخص العقوبات الواردة في نص القانون، أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أنها مستعدة من قانون العقوبات، حيث يتم تطبيق العقوبة المناسبة حسب درجة خطورة الجريمة المرتكبة.

توصيات اللجنة

بعد الاستماع لرد الوزيرة على انشغالات أعضاء المجلس، عقدت لجنة التجهيز والتنمية المحلية للمجلس اجتماعا برئاسة السيد جمال ديرم، رئيس اللجنة أعدت تقريرا تكمليا جاءت فيه توصيات اللجنة حول نص القانون والمتمثلة في :

- ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنص هذا القانون
- ضرورة التأكيد على توفر الكفاءة في مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني

- ضرورة عقد دورات وندوات علمية وحملات إشراري وتحسيسية واسعة في اتجاه الجمهور بواسطة كل الوسائل الإعلامية وخصوصا السمعية والبصرية منها، لنشر الوعي بنظام التعاملات الإلكترونية بشكل عام، والتصديق الإلكتروني بشكل خاص.

- ضرورة تكوين وإعادة تأهيل كل الموظفين العاملين في هذا المجال، لتمكينهم من أداء مهامهم على أكل وجه.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المعدل والمتمّم المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 1 فيفري 2015 على نص القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، في جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وبحضور وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح ووزير العلاقات مع البرلمان خليل ماحي .

عرض الوزير

تناول وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح خلال عرضه لنص القانون للأسباب التي دعت إلى التعجيل بتقديم هذا النص والتعديلات والتتيمات التي تضمنها .

نص القانون

يأتي نص القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05 - 01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل والمتمّم، والذي يحتوي على خمسة (05) تعديلات وتتيمات و(8) مواد جديدة تهدف كلها إلى إدراج الآليات المنصوص عليها في اتفاقيات الدولية ذات الصلة ولوائح مجلس الأمن وبخاصة منها اللائحتان 1267 و1373 وكذا توصيات مجموعة العمل المالية (GAFI).

استفسارات وانشغالات الأعضاء

أكد وزير العدل، حافظ الأختام الطيب لوح خلال دره على استفسارات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة أن الطبيعة الإستراتيجية لهذا النص جاءت لارتباطه بالالتزامات الدولية للجزائر، حيث يهدف النص إلى تعزيز المنظومة الوطنية وملاءمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال، كما يأتي في إطار تكاتف الجهود الدولية من أجل معالجة ظاهرة الإرهاب وتجنيف كل منابعه، حيث أن الجزائر صادقت على أهم الآليات الدولية ذات الصلة، وهو ما يقتضي تعزيز ترسانتها التشريعية للتطبيق مع القوانين الدولية وما تعرفه من تطورات هامة .

* فحول موقف الجزائر من محاربة الإرهاب أكد الوزير أن مواقف الدولة الجزائرية ثابتة بهذا الشأن، وقد عبرت عن ذلك بوضوح وصرامة في كل المحافل الدولية وأدركت بذلك المجموعة الدولية أن الإرهاب لا دين ولا إقليم ولا وطن له، مشيرا إلى أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في هذا المجال لا تتنافى إطلاقا مع مواقفها السياسية الثابتة المستمدة من مبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة .

* أما بخصوص مسألة حصر سلطة اتخاذ قرارا تجميد و / أو حجز الأموال في رئيس محكمة الجزائر، أوضح الوزير أن اختصاص رئيس محكمة الجزائر منصوص عليه في القانون رقم 05 - 01 وقد منحه القانون سلطة الحجز ليكون للجزائر بنك يتضمن قاعدة معلوماتية حول كل قضايا تجميد و / أو حجز الأموال .



* كما أوضح الوزير أن الاتفاقيات الدولية تتضمن تعريفا دقيقا للإرهاب، غير أن النقاش حوله ما يزال مطروحا .

* وعن الإجراءات المتعلقة بحقوق الغير حسن النية، أوضح وزير العدل، حافظ الأختام أن إدراجها في نص هذا القانون هو لتحقيق توازن بين التزامات الجزائر الدولية وبين حماية حقوق الغير حسن النية .

* مشيرا في الأخير أن الدول وفي إطار الإصلاحات التي تقوم بها لمحاربة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أن هناك مشروع قانون قيد التحضير سيدخل تعديلات وتتيمات على قانون الإجراءات الجزائية، يتم التركيز فيه على حماية المبلغين والشهود، لمعالجة الرسائل المجهولة التي تكون أحيانا كيدية .

توصيات اللجنة

بعد الاستماع إلى رد الوزير حول استفسارات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة برئاسة السيد مختار زروالي، رئيس اللجنة وأعدت تقريرا تكمليا ثمنت فيه بالتعديلات والتتيمات التي تضمنها نص القانون، واعتبرته آلية أخرى تضاف إلى الآليات التي سنت للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها وبالمجهدات التي تبذلها الدولة الجزائرية في مجال مكافحة ومحاربة كل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة .

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 18 ديسمبر 2014، جلسة علنية برئاسة السيد جمال قيقان، نائب رئيس المجلس. خصّصت هذه الجلسة لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

مرسوم تنفيذي للتكفل بالمصابين بالقصور الكلوي



ردا عن سؤال السيد حسني سعدي، عضو مجلس الأمة حول آليات مصالح الضمان الاجتماعي لمراقبة العيادات الخاصة للتصفية الدم؟ أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد الغازي أن الاتفاقيات المبرمة بين العيادات الخاصة لتصفية الدم للمصابين بالقصور الكلوي وهيئات الضمان الاجتماعي، تسمح للمؤمنين لهم اجتماعيا وذوي الحقوق الاستفادة من الدفع من قبل الغير، وهذا تدعيما للخدمات الصحية المقدمة مجانا من قبل المؤسسات العمومية للصحة، والتي يستفيد منها حاليا 50 % من العدد الإجمالي لمرضى القصور الكلوي أي ما يقارب 8 آلاف مريض على مستوى 129 مركز تصفية دم متعاقد.

أما بخصوص مراقبة مطابقة سير هذه المراكز حسب بنود الاتفاقيات، فتتم من قبل مصالح مختصة تابعة لوزارة الصحة، متكونة من أطباء مستشارين وأعاون إداريين الذين يقومون بعمليات مراقبة وتفتيش لهذه العيادات فجائيا وإعداد تقارير، وعند ملاحظة نقائص يمكن أن يصل الأمر إلى حد فسخ العقد. كما تقوم مصالح الضمان الاجتماعي بزيارة للمؤمن لهم اجتماعيا في منازلهم بغرض التعرف على انشغالهم.

ليعلن في الأخير وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد الغازي عن مصادقة الحكومة على مشروع مرسوم تنفيذي يحدد

وتلزم الاتفاقيات المبرمة بين مصالح الضمان الاجتماعي والمراكز الخاصة، ضرورة وجود طبيب مختص في أمراض الكلى على مستوى المراكز، والتكفل بالأدوية الأساسية لعلاج فقر الدم الناجم عن المرض الكلوي.

تدابير وإجراءات لمحاربة ظاهرة المضاربة وضبط السوق الوطنية

والفواكه.

كما اتخذت الوزارة حسب الوزير تدابير وإجراءات عادية في إطار برنامج عملها العادي لمحاربة ظاهرة المضاربة وضبط السوق الوطنية ومن أهمها :

- العمل على توفير هياكل تجارية ملائمة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المواد، تتكفل بإنجازها المؤسسة العمومية لإنجاز أسواق الجملة (ماقرو) التي وضعت برنامج يمتد إلى سنة 2016 يتضمن إنجاز 8 أسواق للجملة والفواكه تخص كل من عين الدفلى، معسكر، سطيف، قالمة، الجلفة، ورقلة، ميلة وبسكرة من شأنها خلق من 20 إلى 24 ألف منصب شغل دائم.

- تعزيز الموارد البشرية لجهاز الرقابة من خلال فتح 7 آلاف منصب مالي خلال الخماسي (2010 - 2014).

- إنشاء لجنة مشتركة تجارة، فلاحية تقوم بمراقبة غرف التبريد و فيما يتعلق بعملية توزيع المخزون

- تنظيم لقاءات تشاورية على المستوى المركزي الجهوي المحلي بين إدارات وزارة التجارة والإتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، قصد القيام بعملية توعية وتحسيس التجار ووكالات تجار الجملة حول ضرورة احترام الأسعار ومحاربة التخزين العشوائي والغير المنتظم للمنتجات الفلاحية.



بالسنة الماضية،

- اختلال التوازن بين العرض والطلب ومضاربة بعض التجار الانتهازيين،

- ظاهرة السوق الموازية خارج نطاق رقابة أعوان التجارة.

ولمواجهة هذه الظاهرة اتخذت وزارة التجارة بداية من تاريخ 5 نوفمبر 2014، جملة من التدابير الاستثنائية للحفاظ على استقرار السوق، تتمثل أساس في تصيب خلية اليقظة على مستوى المركزي والجهوي والولائي تتكفل بالمتابعة اليومية لتطور السوق وكذا تكثيف مراقبة غرف التبريد وأسواق التجرة للخضر

أكد وزير التجارة عمارة بن يونس خلال رده على سؤال السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة والذي طرحه نيابة عنه السيد محمود زيدان، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التجارة قصد ضبط السوق وتنظيمه؟ أن مصالح الرقابة التابعة للوزارة تسهر باستمرار على محاربة الممارسات التجارية الغير نزيهة في مختلف أسواق الجملة والتجزئة لضمان احترام النصوص القانونية من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وكذا محاربة مختلف أشكال المضاربة التي يلجأ إليها بعض المتعاملين لا سيما عند حدوث اضطرابات في التمويل السوق بالسلع والمنتجات الأساسية، وفي هذا السياق سجلت مصالح الرقابة خلال عشرة أشهر الأولى من السنة الحالية 2014 أكثر من 550 ألف تدخل في مجال محاربة الممارسة الغير الشرعية، تم خلالها معاينة أكثر من 129 ألف مخالفة وتحرير أكثر ما يقارب 118 ألف محضر رسمي للمتابعة القضائية ضد المخالفين مع الكشف عن رقم أعمال مخفي يقدر بأكثر من 44 مليار دينار، واقتراح الغلق الإداري لأكثر من 9900 محل تجاري .

أما بخصوص الاضطرابات التي شهدتها سوق المنتجات الفلاحية الطازجة مؤخرا لاسيما مادة البطاطا فترجع إلى عدة أسباب من أهمها:

- بيع معظم المنتجات الفلاحية في غير موسم جنيها.

- نقص في إنتاج البطاطا لهذه السنة مقارنة

ممارسة التجارة، باستثناء الصيدليات التي تعمل بنظام المداومة وذلك طبقا لتعليمات وزارة الصحة.

وحول استيراد بعض البضائع التي لا تعتبر من ضروريات، أوضح الوزير أن المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية لكل دول العالم بما فيها الجزائر، هو مبدأ حرية التجارة الذي لا يمكن أن تخالفه أي دولة في منظومة التجارة الدولية، لكن بالمقابل فإن المواد الموجهة للاستهلاك والتي يمكن اعتبارها من الكماليات بالنسبة للمستهلك، فهي غير معنية بالتخفيضات الجمركية أو أي تسهيلات أخرى، حيث تخضع عند الاستيراد لنسبة قصوى من الحقوق و الرسوم الجمركية. ومدرجة ضمن القائمة السلبية للمواد التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية في إطار الاتفاقية الجمركية بالمنطقة العربية للتبادل التجاري الحر.

14.500 تدخل نتج عنها تحرير أكثر من 2800 محضر ضد المخالفين، وحجز 2,5 طن من المواد غير الاستهلاكية، وغلق 134 محل تجاري.

أما فيما يخص إمكانية تقنين مواقيت فتح المحلات التجارية طوال الأسبوع، فقد أشار الوزير إلى أن أحكام القانون رقم 4-8 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلقة بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم لقانون رقم 13-6 المؤرخ في 23 يونيو 2013، لاسيما المادة 22 منه قد استحدثت نظام المداومة لتنظيم والتأطير في فترة التوقف عن ممارسة الأنشطة التجارية خلال العطل السنوية، الأسبوعية وخلال الأعياد الرسمية لبعض أنشطة الإنتاج، التوزيع، الخدمات بهدف ضمان التمويل المنتظم للسكان بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع. في حين سائر أيام السنة فإن مواقيت غلق وفتح المحلات التجارية تخضع لمبدأ حرية



الغير الشرعية وهذا للحد من مشكل نقص النظافة وتجنب المستهلك أي مخاطر. مضيفا أن مصالح الرقابة لوزارة التجارة هي دوما في الميدان لمراقبة أنشطة الإطعام، حيث سجلت خلال موسم الاصطياف لسنة 2014 ما يفوق

مؤكدا أن وزارة التجارة بصدد توجيه تعليمية إلى كل مديرياتها على مستوى الولايات التي يمر عبرها الطريق السيارة من أجل إدراج المطاعم القانونية في برامج الرقابة والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية لمحاربة المطاعم



ردا عن السؤال الشفوي للسيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، حول الرقابة على مستوى المطاعم المتواجدة في الطريق السيارة؟ أوضح السيد وزير التجارة السيد عمارة بن يونس أن نشاط الإطعام هو نشاط مقنن ويتوجب توفر الشروط اللازمة في المحل قبل الشروع في النشاط كضمان النظافة والأمن، وأن المطاعم داخل المحطات الواقعة على مستوى الطريق السيارة هي حديثة النشأة وهي تابعة لمؤسسة تسيير المحطة التي تقوم بتأجيرها، ويقع على عاتق المستأجر مسؤولية التأجير عند الحصول على رخصة لممارسة النشاط من حيث المساحة

500 مليار دينار لتطهير قناة واد ريغ



عقد مجلس الأمة جلسة علنية خصصت لطرح الأسئلة الشفوية، يوم الخميس 15 جانفي 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس. وتناولت الأسئلة القطاعات التالية:



خلال رده على سؤال السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، حول صيانة قناة واد ريغ بولاية ورقلة؛ أوضح وزير الموارد المائية السيد حسين نسيب أنه خلال زيارته لورقلة توقف عند قناة واد ريغ وقد وجدها في حالة يرثى لها، مؤكدا أن الوزارة كلفت الديوان الوطني لسقي الأراضي بتسيير وصيانة هذه القناة حيث وفرت له إعانة مالية تفوق 2 مليار دينار من الوطنية للمياه من أجل اقتناء العتاد، كما خصصت 5 مليار دينار من ميزانية التجهيز لصيانة وتطهير هذه القناة مما سينعكس إيجابا على الفلاحة في المنطقة.

مؤكدا في الأخير أنه سيقوم بزيارة قريبة لولاية ورقلة وسيعلم رسميا عن انطلاق عملية صيانة قناة واد ريغ.



الطاقة

إعادة تشغيل مركب سكيكدة



ردا عن سؤال السيد سؤال السيد خالد بوجابر، عضو مجلس الأمة، بخصوص مركب تمبيع الغاز المتواجد بسكيكدة؛ أوضح وزير الطاقة يوسف يوسف أنه في أعقاب الحادث الأليم الذي وقع في 19 جانفي 2004 بمركب تمبيع الغاز بسكيكدة تدمرت 3 وحدات من بين 6 المتواجدة بالمركب، وبعد هذا الحادث المأساوي، تم إعادة بناء المركب مع زيادة طاقته إنتاجه، حيث تم تفكيك الوحدات المتضررة جراء الحادثة والتي تأكد عدم صلاحيتها واستبدالها بوحدات ضخمة وبطاقة أكبر تصل إلى 4,5 مليون



طن في السنة من الغاز الطبيعي المميع، أما بالنسبة للوحدات الثلاثة الأخرى للمركب والتي لم تتعرض للتلف فقد تم الاحتفاظ بها ولم تتوقف عن الإنتاج.

مؤكدا أن المشروع تم تشغيله في مارس 2013 وقد وصل إنتاج هذا المركب مع نهاية ديسمبر 2014 إلى حوالي 13 مليون متر مكعب من الغاز

وتخزين المواد البترولية وتوزيعها، يجب على المستثمر أن يتزود بقارورات الغاز الخاصة به و 8 تنص صراحة على شرط وجود لدى المستثمر كمية من قارورات غاز البترول المسال ومساحة لتخزينها.

مشيرا في الأخير أن عملية تزويد المتعاملين بالقارورات الغاز من قبل شركة نفضال هي صيغة انتقالية محدودة في الزمن تبنتها الشركة في مرحلة معينة.

الطبيعي المميع. أما بالنسبة لمسألة عدم تزويد المستثمر بالمادة الأولية لغاز البوتان ووضع تحت تصرفه قارورات غاز لتعبئتها على غرار المستثمرين الآخرين، أوضح الوزير أن هذا الأمر راجع بالأساس إلى احترام الإجراءات التنظيمية التي تحكم نظام التخزين وتوزيع المواد البترولية وكذلك للقيود الداخلية لشركة نفضال، فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 435-97 بتاريخ 17 نوفمبر 1997 والمتضمن تنظيم

285 محطة لتطهير المياه المستعملة بسعة 1.2 مليار متر مكعب سنويا آفاق سنة 2016



ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول البرنامج الوطني لمعالجة المياه المستعملة التي تصب في الوديان؛ أكد وزير الموارد المائية السيد حسين نسيب أن تطهير المياه



المستعملة وتنظيف الوديان تعد من أولويات قطاعه منذ سنوات، وقد خصص لهذا الأمر عدة برامج من سنة 1999 إلى 2014 سمحت هذه البرامج ببلوغ 165 محطة مستغلة تعالج 850 مليون متر مكعب سنويا وأنه يترقب الوصول آفاق سنة 2016 إلى 285 محطة تطهير للمياه المستعملة بسعة معالجة ستبلغ 1.2 مليار متر مكعب سنويا.

الصحي. كما صرح الوزير في نفس السياق أن المشاريع المبرمجة في الخماسي المقبل (-2015) حسب الوزير إعادة فتح الكثير من الشواطئ. كما سيتم إنجاز العديد من المحطات في كل من وهران عنابة، بجاية والعاصمة والمرتقب تسلمها خلال الخماسي المقبل، في حين هناك مشاريع قيد الدراسة لتوسيع بعض المحطات المستغلة حاليا.

مضيفا أن نسبة الربط الوطنية بقنوات الصرف الصحي قد بلغت حاليا 89 %، بينما لم تكن تتجاوز نسبة 72 % قبل سنة 2000. موضعا أن التقارير الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة قد أشارت إلى أن الجزائر باتت اليوم من البلدان الإفريقية القليلة التي حققت هدف الألفية السابع من أجل التنمية والمتمثل في تقليص عدد السكان غير المربطين بشبكات الصرف

أما بخصوص مياه الأودية التي تصب في البحر فذكر الوزير أن 49 محطة تطهير من

رسكلة الزيوت المستعملة .. نشاط مفتوح للاستثمار



السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، طرح سؤالاً يتعلق بإنجاز مصاف لتكرير البترول وجمعه وإعادة استعمال الزيوت المستعملة؟



وزير الطاقة السيد يوسف يوسف في إجابته أكد على أنه بالنظر للطلب المتزايد على المواد البترولية في السوق الوطنية برمج قطاع الطاقة برنامجا طموحا يهدف بالأساس إلى تاهيل وعصرنة المصاف القائمة والرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات البترولية لتتماشى مع المواصفات الدولية. كما يقوم القطاع حاليا بتقييم العروض التقنية المتعلقة بتنظيم الدراسات للمصاف الجديدة التي تنوي إنجازها في المستقبل القريب، مشيرا في نفس السياق أن قطاعه بصدد دراسة إنجاز مشروع مصفاة بولاية إليزي وعند استلام هذه المشاريع فإن القدرات الوطنية ستلبي حاجيات السوق الوطنية على الأقل 30 سنة وتصدير الفائض للأسواق العالمية. كما سيسمح هذا البرنامج بضييف الوزير من رفع قدرات تخزين الوقود

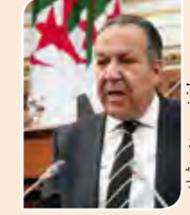
والغاز البترول المسال، مما يمكننا من تأمين السوق الوطنية من هذه المواد.

أما بخصوص جمع وإعادة تكرير الزيوت المستعملة فقد أوضح الوزير أن ممارسة هذا النشاط مفتوح لكل من يرغب في الإستثمار فيه منذ عام 1996، غير أن القطاع وسعي منه للحفاظ على البيئة يساهم من خلال شركة نפטال التكلفة باسترجاع وتسويق كمية كبيرة من الزيوت المستعملة منذ عام 1984 وتقدر الكمية المسترجعة حوالي 16 ألف طن سنويا. وأن شركة نפטال تدرس حاليا إمكانية إنجاز وحدات لمعالجة الزيوت المستعملة وفي انتظار ذلك يتم حاليا تصدير الزيوت المستعملة إلى الخارج.

مصفاة جديدة بولاية إليزي



حول توقف وعدم استغلال المصفاة البترولية المتواجدة ببلدية عين أمناس ولاية إليزي؟ السؤال الذي طرحه السيد لخضر سيدي عثمان، عضو مجلس



الأمة، نيابة عن زميله السيد عباس بوعمامة، على السيد وزير الطاقة.

أوضح وزير الطاقة يوسف يوسف أن المصفاة المتواجدة بعين أمناس ولاية إليزي تم تشغيلها عام 1980 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 300 ألف طن في السنة، وقد استمر تشغيلها لفترات متقاطعة إلى ما ي سنة 1986، غير أنه خلال هذه الفترة تم تسجيل حركة للتربة أدت إلى تشققات كبيرة في المباني وعلى مستوى المصفاة ومركز تخزين الوقود، وعليه تقرر غلق مصفاة عين أمناس لدواعي تقنية وبيئية منذ سنة 1988 وبالتالي لا يمكن إعادة فتحها لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن.

كما أكد الوزير أن القطاع برمج إنجاز عدة مصاف لتكرير البترول منها واحدة على

مستوى ولاية إليزي، كما تدرس حاليا سونطراك إمكانية نقل مصفاة عين أمناس أو بعض من وحداتها إلى منطقة أخرى أرضيتها تكون أكثر استقرارا.

أما فيما يتعلق الأمر بتزويد المنطقة بالوقود فأكد الوزير أن المؤسسة الوطنية نפטال تعمل جاهدة على ضمان تزويد محطات البترول للولاية، كما أنها على استعداد لتعزيز منشآتها، مشيرا في نفس السياق أن القطاع سطر برنامجا واسعا للرفع وتطوير من قدرات التخزين البترولية على الصعيد الوطني بهدف ضمان استقلالية استهلاك لمدة 30 يوم بحلول عام 2020.

هل من آفاق للشباب الذين انتهت عقود تشغيلهم؟

تساعدهم في إطلاقهم المشاريع الخاصة الممولة في التراتيب المختلفة التي توفرها الدولة، وفي هذا الإطار فإن وكالة التنمية الاجتماعية تتدخل في مجال تحسين القابلية للتشغيل لفائدة المستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي من خلال تنظيم دورات للتكوين المهني تسمح لهم باكتساب خبرات تمكنهم من ممارسة نشاطات صغيرة، كما تؤهلهم للاستفادة من تراتيب القرض المصغر الذي تسيره الوكالة الوطنية للقرض المصغر وهذا لخلق نشاطات حرة.

كما أكدت الوزيرة أن قطاعها مستمر في جهوده الرامية إلى تشجيع الشباب الراغبين في إطلاق مشاريع خاصة به في إطار التراتيب التي تسيرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ووكالة التنمية الاجتماعية بدلا من الاستمرار في صيغة عمل لا ترقى بقدرات وإمكانات وطموحات الشباب. خاصة وأنه لم يتم حصر الفئة العمرية للاستفادة من هذه التراتيب، فمخ فرصة للشباب لخلق مؤسسات مصغرة يرتكز أساسا على مفاهيم الاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية وروح المبادرة وتحفيزهم وإشراكهم في مسار التنمية الشاملة، مما يساعدهم في الاندماج الاجتماعي ومحاربة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال خلق فرص عمل لتشغيل أفراد آخرين.

ردا عن سؤال الشفوي الذي طرحه السيد محمد ماني، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد محمد زوييري، حول مصير 520 ألف عامل في إطار تشغيل الشباب والتي



انتهت مدة عقود تشغيلهم؟ أكدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أن السياسة الوطنية في مجال تشغيل الشباب التي تسيرها مختلف الدوائر الوزارية تتكامل فيما بينها لغرض واحد يتعلق بالإدماج الاجتماعي والمهني للشباب، ففي حين يتم توظيف في مناصب عمل دائمة في المؤسسات والإدارات العامة والخاصة لامتناس البطالة في أوساط الشباب فإن بعض التراتيب تهدف إلى توجيه الشباب البطال نحو خلق نشاطات حرة.

وبخصوص عقود التشغيل في أجهزة الإدماج الاجتماعي التي يسيرها قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فيعتبر بمثابة ترتيب مساعدة اجتماعية في صيغة ظرفية بهدف إلى توفير مناصب عمل مؤقتة تسمح للمستفيدين منها من اكتساب خبرة في مجال عملهم قصد تحسين حظهم في التوظيف عند إيجادهم مناصب عمل دائمة أو اكتساب خبرة



أما عن كيفية ضبط عدد المعوزين في بلادنا، فأوضحت الوزيرة أن القطاع يعتمد على المديرات النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات وبالتنسيق مع مصالح المجالس الشعبية ووزارة الداخلية التي تقوم بإعداد وتعيين بطاقتهم خاصة بالمحرومين وذلك باعتماد نظام المراجعة السنوية للقوائم المستفيدة من المنح المالية التي تقدمها مصالح الوزارة للفئات المعوزة.

مضيفة في نفس السياق أن قطاع التضامن له علاقات مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين وأن الحركة الجمعوية تشكل شريك فعال في تجسيد النشاطات والمساعدات الإنسانية وكذا في المشاريع التنموية الإجتماعية التي تستهدف بالدرجة الأولى المناطق الفقيرة والفئات السكانية المعوزة، حيث تتعامل الوزارة مع 2040 جمعية محلية ذات طابع اجتماعي وإنساني تتوزع عبر كامل التراب الوطني، كما أن هذه الأخيرة أي الجمعيات تستفيد من إعانات مالية من طرف الوزارة لتجسيد برامجها في مجال الاجتماعي والتضامني وقد قدرت تلك المساعدات خلال سنة 2014 بـ أكثر من 357 مليون دينار جزائري.



القرض المصغر فقد استحدثت منذ سنة 2004 إلى غاية 2014 ما يقدر بـ 6075 نشاط مصغر بقيمة مالية قدرها 37 مليار دينار جزائري، وسمح بخلق أكثر من مليون منصب شغل. معلنة أن وزارتها ستتولى في المستقبل تسيير الصندوق الخاص لدفع النفقة لفائدة الأمهات المطلقات الحاضنات للأطفال في حالة عدم قيام الآباء بسبب أو آخر بأداء واجبهم إزاء أبنائهم.

لتحسين ظروفها المعيشية. مضيفة أن الدولة تخصص باستمرار ميزانية لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وأنه خلال سنة 2015 وصلت ميزانية القطاع 131 مليار دينار، عبر برامج تضامنية وتنموية تمس 48 ولاية عبر مختلف القنوات منها الصندوق الخاص بالتضامن الوطني والذي يعتبر أداة الهامة لتكريس العمل الاجتماعي والتضامني على المستوى المحلي. وكذا عبر وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، هاتين الآليتين التابعتين للقطاع التضامن لعبتا دورا فعال في مسار التنمية المحلية وكذا الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب البطال بإعطائهم فرص لخلق مؤسسات مصغرة والولوج عالم المقاولة، كما سمحتا للمرأة الريفية والمكثثة في البيت من خلق أنشطة مدرة للدخل تمكنها من الخروج من دائرة الفقر والعزلة.

فبرامج التنمية الاجتماعية أسفرت حسب الوزيرة تجسيد 2866 مشروع تنموي في المناطق المعوزة بقيمة تقدر 7,3 مليار دج إلى غاية 2014. أما الوكالة الوطنية لتسيير

هذا هو السؤال الذي طرحته السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، على السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. والمتعلق حول عدد المعوزين والآليات المعتمدة لمحارب الفقر في بلادنا؟



وأسهبت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مونية مسلم في الإجابة مشيرة إلى أن الاهتمام بالفئات المعوزة محور التزام وطني، وأن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن التزاماتها اتجاه الفئات الهشة، مؤكدة أن قطاع التضامن يعكف على تجسيد العديد من البرامج التضامنية الرامية إلى حماية وترقية الأسرة والمرأة والشخص المسن والطفل والمراهق والأشخاص المعوقين، وتقديم كل الدعم والمساعدة للفئات الاجتماعية المحرومة



معايير تصنيف الفنادق .. ومراقبتها

ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري حول عملية تصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية والتكوين؟ أوضحت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية نورية زهوني أن الحظيرة الفندقية الوطنية تتكون من 1185 مؤسسة فندقية تختلف حسب نوعها وطبيعتها من فندق إلى نزل طريق إلى إقامة سياحية إلى غيرها من المؤسسات السياحية، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي 46-2000 المؤرخ في أول مارس 2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وتسييرها وكيفية استغلالها.

مؤكدة أن عملية التصنيف لا تزال متواصلة عبر كل ربوع الوطن وتشمل كل من المؤسسات التي تقدم خدمات سياحية وفندقية حسب ما ورد في المرسوم، وأنه إلى غاية شهر سبتمبر



نورية زهوني

2014 تم إصدار 664 قرار تصنيف يشمل 248 فندق بين خمسة نجوم إلى نجمة واحدة و 156 فندق من درجة دون نجمة والباقي متكون من فنادق مصنفة في درجة هياكل أخرى معدة للفندقة وهياكل استقبال من صنف 1 كما هو منصوص عليه في التنظيم المعمول به. كما تم تصنيف خمس إقامات سياحية من نجمتين إلى نجمة واحدة، وشملت عملية التصنيف 196 فندق من درجة هياكل أخرى معدة للفندقة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 227-09. أما فيما يخص الفنادق الغير المصنفة فهي مؤسسات دون نجمة وتدرج ضمن المرافق التي تبث في تصنيفها اللجان الولائية ولها معايير خاصة بها.

مضيفة أن الوزارة تقوم بعملية مرافقة تقنية من طرف المنظمة العالمية للسياحة لإعداد برنامج التصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية بالجزائر حسب تقنيات عصرية ووفق معايير معمول بها دوليا.

وعن التكوين أكدت الوزيرة أنه تم إنجاز عدة عمليات في هذا المجال منها إعداد مدونة لكل المؤسسات التكوينية المتخصصة في مجال السياحة والفندقة سواء تعلق الأمر بقطاع التكوين المهني أو التابع لقطاع الخاص والعام. كما أنه تم برمجة إنجاز 4 مؤسسات تكوينية متخصصة جديدة بكل من وهران، عين تموشنت، قسنطينة، أدرار، كما سيتم نقل المدرسة الوطنية العليا للسياحة مستقبلا من فندق الأوراسي إلى مقرها الجديد بتيبازة،



السياحة والاستثمار في جيجل



جيجل غلاف مالي يقدر بـ 25 مليون دينار جزائري لإنجاز 5 دراسات لمخططات التهيئة والتي هي في مرحلتها الأخيرة ويتعلق الأمر بكل من منطقة (طاسوست، دار الواد، بني بولعيد، رأس العافية، بلدية) والتي تسعى لإدماج كافة المشاريع السياحية التي تقع داخل هذه المناطق ضمن مخطط التهيئة السياحية المنصوص عليها في القانون 03 المؤرخ في 19 فيفري 2003 والمتعلق بالمناطق التوسع السياحي.

كما أنه تمت المصادقة على المخطط تهيئة توسع سياحي « العوانة » ورصد لها غلاف مال قدر بـ 1 مليار دج لعملية التهيئة، وسيوضع هذا المخطط السياحي المهيا للمستثمرين كمرحلة أولى بعد المصادقة على باقي المخططات التهيئة السياحية التي هي في مرحلة الدراسة على أن يتم انطلاق في تهيئتها بعد انتهاء الدراسات.

ردا عن سؤال السيد عبد المجيد بوزريعة، عضو مجلس الأمة حول عملية انطلاق تهيئة مناطق التوسع السياحي وتحريك عجلة الاستثمار بولاية جيجل؟



عبد المجيد بوزريعة

أوضحت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية أن ولاية جيجل تزخر بمناطق سياحية ومؤهلات تستقطب عدد معتبرا من السياح، كما أنها تتوفر على 19 منطقة توسع سياحي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88 المؤرخ في 5 نوفمبر 1988، وتترجع في مجملها على مساحة تقدر بـ 4323 هكتار، وسعيا لدفع الحركة السياحية لهذه الولاية، قامت الوزارة بتسجيل عملية إعداد مخططات التهيئة السياحية لبعض مناطق التوسع السياحي، حيث تم رصد لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية

سامي في المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة وإدخال تكوين عن طريق التمهين بمعهد تيزي وزو.

كما قامت الوزارة بإسناد تأطير مدرسة عين البنيان إلى شريك من سويسرا وكذلك انطلاق عملية تكوين المكونين بالجزائر والخارج في إطار تعاون دولي مع كل من فرنسا، تونس، الإتحاد الأوروبي.

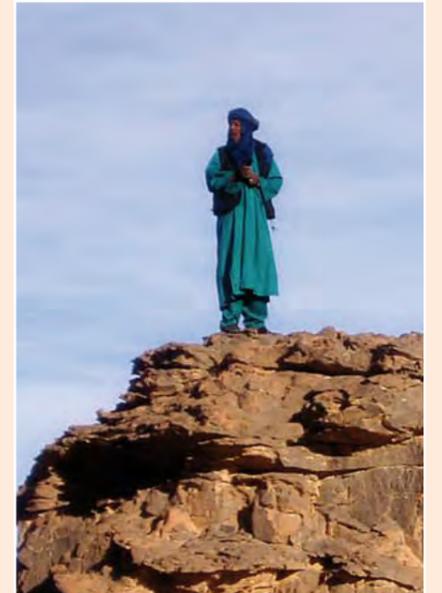
إضافة إلى بداية العمل بالمدرسة العليا للفندقة والإطعام بعين البنيان مما سيضاعف القدرة البيداغوجية. كما سيتم إنجاز 4 معاهد أخرى متخصصة في السياحة تابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين ليصبح عدد المؤسسات المتخصصة في التكوين السياحي 20 مؤسسة موزعة عبر القطر الوطني سنة 2020. كما أوضحت الوزيرة أنه تم إدخال فروع تكوينية جديدة منها فرع مرشد سياحي بمستوى تقني

جانيت؛ هبة الله السياحية .. تنتظر الاستثمار!



عباس بوعامة

ردا عن سؤال السيد عباس بوعامة، عضو مجلس الأمة حول مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة بجانيت؟ أوضحت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية أن منطقة التوسع السياحي بمدينة جانيت تم المصادقة على مخطط تهيئتها بمقتضى المرسوم التنفيذي 128-13 المؤرخ في 6 أفريل 2013، وتقدر مساحة منطقة جانيت بـ 8600 هكتار منها 100 هكتار قابلة للتهيئة وخصص لهذا الغرض مبلغ مالي قدر بـ 380 مليون دج من أجل أشغال تهيئتها ووضعها في متناول المستثمرين، كما خصصت لهذه المنطقة استقطاب الاستثمار موحد عبر



الإعلان عن مناقصة وطنية دولية لإبداء الاهتمام يوم 31 ديسمبر 2014.

كما قامت الوزارة خلال العام الجاري باعتماد 4 مشاريع سياحية ذات طابع صحراوي خارج منطقة التوسع السياحي وهي إقامة سياحية على منطقة جانيت، فندق بإليزي، قرية سياحية ومخيم بربح الحواس لفائدة مستثمرين خواص بكلفة تقدر بـ 1 مليار دج وبطاقة استيعاب تقدر بـ 422 سرير مما سيسمح بخلق 136 منصب شغل مباشر وسيتم الانطلاق في تجسيدها فور حصولها على رخصة البناء من طرف المصالح الولائية المعنية.

أما بخصوص الإجراءات المتخذة للنهوض بالسياحة في ظل الأحداث التي تعرفها دول الجوار، وكذا تشجيع السياحة الداخلية، فقد أكدت الوزارة أن تنمية السياحة في بلادنا وتطويرها تعتبر حتمية تفرضها طموحات تهمين الرصيد الثقافي والحضاري والطبيعية الثري الذي تزخر به بلادنا وكذا تطلعات إلى بناء اقتصاد حيوي متنوع ومنتج للثروة ولليد العاملة.

مضيفة أن الحكومة سنة صادقت سنة 2008 على المخطط الوطني لتنمية التهيئة السياحية ليشكل الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في بلادنا والتي حددت به التنمية السياحية على المستوى القصير والمتوسط والبعيد. كما خصصت الدولة آليات لتشجيع الاستثمار السياحي وتخصيص الإمكانيات المادية لتكوين الموارد البشرية وضمان جودة العرض السياحي وترقية مقصد الجزائر، كما استفاد قطاع السياحة من البرنامج التنموي والإنمائي عبر عصرنه شبكة النقل، تعزيز الهياكل القاعدية، معالجة مشكل التزود بالمياه

الشروب، توسيع وتدعيم شبكة الكهرباء والغاز، وكذا عصرنه شبكة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكل هذه العوامل ستساهم حسب الوزيرة مباشرة في تطوير السياحة.

كذلك من بين التدابير التي اتخذتها الدولة لتنمية النشاط السياحي تتمثل في تخفيضات في نسب الفوائد التي جاء بها القانون التكميلي لسنة 2009 ومزايا القانون التكميلي لسنة 2011 الذي اختص بإجراءات استفادة من العقار لولايات الهضاب العليا والجنوب بالدينار الرمزي، وكذا تمويل البنوك والاستثمارات السياحية ورفع العراقيل الإدارية. وفي نفس السياق أوضحت الوزيرة أن برنامج النهوض بقطاع السياحة يقوم على المحاور التالية:

- دعم الاستثمار ودعم أصحاب المشاريع
- ترقية وتعميم النوعية وجودة الخدمات
- عصرنه المنظومة التكوينية
- فرض الاحترافية (بالفعل الاتصالي والترويجي).

مؤكدة في الأخير أن هذه التحفيزات والتسهيلات التي سخرتها الدولة في مجال السياحة سمحت بزيادة عدد الاستثمارات حيث بلغت 817 مشروع معتمد منها 813 وطني و 4 شراكة مع الأجانب ، وأما المشاريع السياحية التي هي في طور الإنجاز فعددها يبلغ 394 مشروع موزعة عبر طبيعة النشاط منها الحضري ومنها الساحلي ، الريفي والصحراوي والتي ستوفر هذه الاستثمارات 54620 سرير و25265 منصب عمل خلال الخماسي (2019-2015).

وزير المالية : التوجه نحو التمويل البنكي .. للتقليل من أعباء الخزينة العمومية



جلسة استماع تطبيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

كما أن الحكومة قررت تأجيل إطلاق مشاريع التجهيز الغير ضرورية في الوقت الحالي، وأن هذا القرار والتوجه الجديد للحكومة يدخل في إطار عقلانية التسيير المال العام وترشيد النفقات العمومية وليس في إطار سياسة التقشف، وأنه ضروري للحفاظ على قدرة الاقتصاد الوطني من أجل مواجهة الصدمات لأطول فترة ممكنة .

مؤكدًا في نفس السياق أنه بالرغم من التراجع الكبير في العائدات المالية منذ جوان 2014 بسبب تدهور سعر البترول، إلا أن الظروف الحالية حسب الوزير كضعف المديونية وكذا الحجم المرتفع لإحتياطات الصرف يسمح بتسيير أحسن للظرف المالي الراهن للبلاد.

مضيفًا أن الحكومة تسعى إلى خفض حجم الواردات الذي ارتفع إلى أكثر من مليار دولار سنة 2014 لا سيما من خلال التدخل مباشرة في تنظيم عمليات التجارة الخارجية بعد أن يتم المصادقة على القانون المتعلق برخص التصدير والاستيراد، من أجل إمكانية تدخل الحكومة قانونيا لتقليل من الاستيراد طبقا لاحتياجات البلاد . كما أن الحكومة تسعى لانعاش الصادرات خارج المحروقات عبر تسهيل للحصول على التمويل البنكي ووضع نظام جمركي تفضيلي وتكثيف عمليات الرقابة على النشاط المصرفي.

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 20 جانفي 2015، جلسة استماع مع السيد محمد جلاب، وزير المالية حول الوضع المالي والاقتصادي للبلاد في ظل الظروف الحالية بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية والإجراءات الخاصة بتسيير هذه المرحلة.

أكد وزير المالية أن العالم عرف عدة أزمات بترولية منها أزمة 1986 وأزمة 2009، وأن تدهور السوق البترولية وانهيار سعر البترول لم يكن بسبب نظام السوق العرض والطلب وإنما لعوامل جيواستراتيجية.

موضحًا أن الحكومة الجزائرية ومنذ البدايات الأولى لتراجع الأسعار خلال سبتمبر قامت بكل التقديرات حول تراجع سعر البترول وانعكاساته على الاقتصاد الوطني وهذه التقديرات وصلت حتى أدنى من 40 دولار للبرميل. مؤكداً في نفس السياق أن الخطر لا يكمن في انخفاض السعر بل المدة التي سيستغرقها هذا الانخفاض .

وأن الحكومة قد بدأت منذ سنة 2014 تبني نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يعتمد على نقل البرامج القطاعية تدريجيا من التمويل المهيمن للخزينة العمومية إلى الوسط التجاري، عبر اللجوء إلى التمويل البنكي والسوق المالية . فلن تكون الاستثمارات مستقبلا ممولة من الميزانية بل من البنوك والسوق المالية، وبذلك تقلص استعمال الموارد الميزانية .

بعد انخفاض مثير للجدل ... عودة أسعار البترول إلى الانتعاش



ومن شأن ذلك، من الناحية النظرية، أن يضع ضغوطاً تصاعدياً على الأسعار. ومع ذلك، يعتقد الكثيرون أن العرض لا يزال يفوق الطلب بكثير في السوق، وأنه في أفضل الحالات، سوف تمر فترة من الزمن قبل أن تعود الأسعار مرة أخرى كما كانت قبل انهيارها.

إلى أي مدى يمكن أن تهبط أسعار النفط؟

مع هبوط النفط دون مستوى 50 دولاراً وذلك للمرة الأولى في ست سنوات تقريباً، هناك تساؤل منطقي عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأسعار، البعض يراهن على مستوى 20 دولاراً الذي كان آخر عهد الأسواق به عام 2002، والذي ألمح إليه «النعمي» في أحد تصريحاته.

لكن لماذا تتراجع الأسعار؟

التفسيرات عديدة منها ارتفاع الدولار، وقرار «أوبك» في نوفمبر بعدم خفض سقف الإنتاج، بجانب تصريحات المسؤولين في كبرى الدول المنتجة وغيرها من الأسباب المكرر سردها.

هذا الاستنتاج هو ما خلاص إليه أحدث تقرير شهري لأوبك، المنظمة التي تضم 12 عضواً يمثلون نحو 40% من إنتاج النفط في العالم. وإذا ما ثبتت صحة هذه التوقعات، فإنها ستكون إشارة إلى أن أوبك تفوز الآن في حرب الأسعار الغير معلنة ضد منافستها الصاعدة، الولايات المتحدة.

ولكن قد يكون من السابق لأوانه إعلان المنتصر في هذه الحرب، وتبسيط السوق العالمية المعقدة إلى نوع من الصراع ثنائي القطب من أجل الهيمنة. قد يكون المنتجون الأمريكيون بدؤوا بتقليص الوظائف ومنصات الحفر النشطة، ولكنهم يقومون أيضاً بإيجاد طرق للحصول على المزيد بتكلفة أقل، ولن يتخلوا قريباً عن آبارهم الأكثر إنتاجية.

ما الذي يعنيه كل هذا لأسعار النفط؟

انتعشت أسعار النفط الخام، قبل أيام، مما يشير إلى أن انهيار أسعار النفط قد اقترب من نهايته، أو ربما من الارتفاع مرة أخرى. وفي تقريرها، توقع أوبك زيادة طفيفة في الطلب على النفط لعام 2015، وتوقعت أن النفط الرخيص سيزيد من نسب الاستهلاك، خاصة في الولايات المتحدة.



أوبك هي المنتصرة في حرب أسعار النفط حتى الآن

من المقرر أن يرتفع الطلب على النفط من منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» هذا العام، في حين أن النمو في إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيتباطأ مع خفض شركات الطاقة الأمريكية لإنفاقها على عمليات الحفر.

70 دولاراً للبرميل بدل 100 دولاراً للبرميل. وأنجزت ميزانية الدولة على أساس 109 مليارات دولار من النفقات و57,8 مليار دولار من العائدات أي بعجز قيمته 52 مليار دولار يتم تمويله من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي يضم حالياً حوالي 60 مليار دولار.

واعتبر المتحدث أنه «من الواجب» على الجزائر إجراء إصلاحات مالية وتبويب اقتصادها من خلال تنويع الصادرات وتطوير الصناعة المحلية وكذلك تحسين مناخ الأعمال، لجلب المستثمرين الأجانب.

ومن الواضح أن الأزمة النفطية مست الجزائر بصفة مباشرة حتى ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصفها بأنها «قاسية»، معتبراً انه لا يمكن التكهّن بانعكاساتها على الأمد القريب.

ومن انعكاسات هذه الأزمة قرار الحكومة بتجميد التوظيف في الوظيفة العمومية في عام 2015، وكذلك التخلي عن بعض المشاريع «غير الإستراتيجية» دون المساس بمشاريع الصحة والتعليم والسكن، بحسب الوزير الأول، عبد المالك سلال.

أي أن الرابعين ليسوا سواء، وكذلك بالنسبة إلى الخاسرين .

فيعد أربع سنوات من الإستقرار السعري وفي مستويات مرتفعة نسبياً تهاوت أسعار النفط فاقدة أكثر من 50 في المئة من أعلى قيمها بشكل مفاجئ وفي فترة قياسية؛ لتثير الكثير من التساؤلات والتكهنات حول مستقبل هذا القطاع وتداعيات انخفاض الأسعار على الدول المنتجة، ومن ضمنها الجزائر .

«صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر إلى تكييف النفقات مع المداخيل» مدعوة إلى تكييف النفقات مع المداخيل

دعا صندوق النقد الدولي الجزائر إلى تكييف نفقاتها مع مداخيلها بالنظر إلى انخفاض أسعار النفط، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي.

وذكر مدير قسم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بصندوق النقد الدولي الذي زار الجزائر، أخيراً، انه يجب تكييف نفقات ومداخيل الدولة مع سعر بترول في حدود 50

الدروس المستخلصة ... والإجراءات المنتظرة

من أهم المؤشرات التي ارتكز عليها قانون المالية الذي صادق عليه البرلمان، خلال الدورة الماضية، السعر المرجعي لبرميل البترول الذي يتمثل في 37 دولاراً لبرميل النفط. علماً أن الجزائر اعتمدت هذا السعر، منذ عدة سنوات، وحتى لما وصلت أسعار البترول إلى 147 دولاراً، وذلك لتفادي تقلبات السوق البترولية واختلالات الأسعار وتأثيرها على الميزانية.

وانطلاقاً من هذا السعر، تكون ميزانية الجزائر بعيدة عن تأثيرات هذه الاختلالات و تلك التقلبات، وبالتالي فهي حتى اليوم، وبالنظر إلى ما وصلت إليه أسعار البترول (حوالي 06 دولاراً) قبل أيام، غير معنية بالمراجعة .

والمؤكد أنه مها كان الحد الأدنى الذي يمكن ان تصل إليه الأسعار وانخفاض الذي تعرفه، فإن الأمر لا يتعلق بدولة أو أكثر من داخل أو خارج «أوبك»، وإنما يهم الجميع، منتجين ومستهلكين . صحيح أن درجة التحمل تختلف من دولة منتجة للنفط إلى دولة أخرى، كما أن حجم الفوائد بالنسبة إلى المستهلكين يتباين،



رئيس مجلس الأمة يستقبل ..



رئيس مجلس الأمة يستقبل وفداً عن الهيئة التنفيذية لمندى رؤساء المؤسسات الاقتصادية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 21 جانفي 2015، بمقر المجلس، وفداً عن الهيئة التنفيذية لمندى رؤساء المؤسسات الاقتصادية (FCE) يقوده رئيس المندى السيد علي حداد.

هذا اللقاء يدخل في إطار سلسلة من اللقاءات التي باشرها المندى بعد مؤتمره الأخير والهادف إلى التعريف بالهيئة وبرنامجه عملها مستقبلاً. وقد أكد أعضاء المندى الاقتصادي عزمهم على جعل المؤسسة الوطنية الاقتصادية والتجارية قاطرة محورية في عملية التنمية والبناء من خلال التحاور والتشاور والعمل التكامل مع كل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية خدمة للاقتصاد الجزائري من خلال التقارب والتسيق مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين ورفع تحدي التنمية والعمل الموحد للخروج تدريجياً من التبعية للمحروقات وتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية.

خلال هذا اللقاء تم التطرق بالمناسبة إلى دور الهيئة البرلمانية في سن التشريعات والقوانين الهادفة إلى تفعيل أداء المؤسسات الوطنية الخاصة والعامّة من خلال وضع الأدوات والآليات التي تساعد على الدفع بالبلاد نحو آفاق أفضل.



تراجع خام برنت إلى 68 دولاراً، وقبل اجتماع «أوبك» السابق توقع «جولدمان ساكس» هبوطه إلى 85 دولاراً عام 2015، لكن حركة النفط ذهبت إلى أدنى من ذلك بكثير كما هو حادث بالفعل.

بعض التجار يراهنون على الهبوط إلى 40 أو 30 دولاراً، وقلة منهم ترى 20 دولاراً تلوح في الأفق، وهو مستوى لم تره الأسواق منذ السنوات الأولى للألفية الثانية.

وهناك محللون ينتظرون انتعاشاً للأسعار عند 70 دولاراً بعد الهبوط إلى 30 دولاراً أولاً، ولا يرون مبرراً للمغامرة بانتظار مستوى 20 دولاراً.

الأسعار تنتعش مجدداً وتقترب من 62 دولاراً للبرميل

عززت أسعار النفط مكاسبها قرب 62 دولاراً للبرميل، أخيراً، بعد تأكيدات دول أعضاء في «أوبك» أن فائض المعروض العالمي من النفط يتجه إلى الانكماش. ولاقت الأسعار دعماً بعد تصاعد الصراع مع تنظيم داعش في ليبيا، بعد أن وجهت مصر ضربة جوية لأهداف تابعة لهذا التنظيم الإرهابي.

ويرى متخصصون أن السوق تميل إلى الاستقرار والانخفاض النسبي بعد مكاسب استمرت عدة أيام، ما يؤكد أنه ما زال في مرحلة التقلبات السعرية السابقة لمرحلة التعاليف وتعويض الخسائر. كما أن فائض المعروض العالمي من النفط يتجه إلى الانكماش حيث يبشر هذا باستقرار التحسنات السعرية على مدى العام الجاري.

لكن ملاحظين ركزوا على سبب آخر يتعلق بنمو الإنتاج الأمريكي بنسبة 48% بين عامي 2008 إلى 2013 بدعم الاستثمار في مشروعات النفط الصخري، ما دفع الإنتاج إلى مستوى 11 مليون ب/ي في بداية عام 2014.

اللافت للنظر أن زيادة الإنتاج هذه استوعبتها السوق لتكون عوضاً عن تذبذب الإمدادات نتيجة العقوبات المفروضة على إيران، بجانب الاضطرابات في العراق وليبيا، لكن تراجع وطأة المشاكل المتعلقة بالمعروض منها ارتفاع صادرات العراق إلى أعلى مستوياتها منذ 25 عاماً تقريباً الشهر الماضي، بجانب ارتفاع إنتاج روسيا عام 2014 بأسرع وتيرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي غيرت الموازين.

وبالتزامن مع زيادة المعروض تراجع الطلب، حيث هبط استهلاك النفط في أوروبا وكذلك اليابان خلال العام الماضي، بالتزامن مع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني الذي يعد أحد قاطرات الانتعاش العالمي، ما قلص الطلب من قبل ذلك البلد على الذهب الأسود.

ولا تنسى الأسواق التصريح الشهير للوزير «علي النعيمي» قبل نهاية عام 2014 بأن خفض الإنتاج لا يصب في مصلحة «أوبك» مهما انخفضت الأسعار إلى 60، 50، 40 أو 20 دولاراً، وهو ما رسخ في الأذهان وتفاعلت معه تحركات النفط بالفعل.

إلى أي مدى يمكن أن تتراجع الأسعار؟

لا أحد يعرف على وجه الدقة، هذه هي الإجابة التي أوردتها «الجارديان» وهي مقنعة إلى حد كبير، فإدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعت

رشيد لواري

السفراء

سفير إيران الجديد

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الاثنين 15 ديسمبر 2014 ، بمقر المجلس ، السيد رضا عامري ، سفير إيران الجديد بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة ، تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين .. واستعراض مجالات التعاون والإرادة السياسية القائمة للدفع به إلى مستويات أفضل ، كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول القضايا الراهنة والتحديات التي تواجه المنطقة وما تملبه من تشاور مستمر للمساهمة في تجاوز الأوضاع الصعبة التي تعيشها بعض الدول المجاورة للبلدين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .



السفير الجديد لدولة فلسطين

و استقبل يوم الاثنين 19 جانفي 2015 ، السيد لؤي عيسى ، السفير الفلسطيني الجديد بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق للتطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية والمساعي المتواصلة على الصعيد الدولي لتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في بناء الدولة المستقلة .. واستعرض السفير الفلسطيني - كذلك - الأوضاع العامة للشأن الفلسطيني الداخلي مشيداً بمواقف الجزائر الثابتة ودورها في إسناد القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ، كما كان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الراهنة اقليمياً ودولياً .



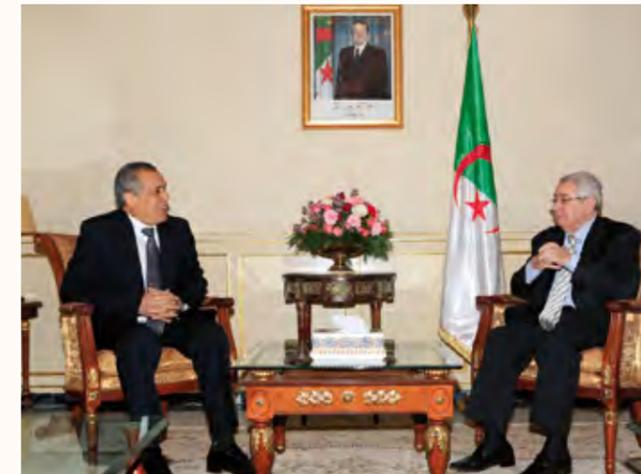
سفير تونس الجديد

خلال زيارة مجاملة أداها يوم الأربعاء 28 جانفي 2015 ، السيد عبد المجيد الفرشيشي، سفير تونس الجديد بالجزائر إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس، تحدث الطرفان عن العلاقات التاريخية العريقة بين البلدين مسجلين اعتزازهما بالرصيد الكبير الذي يؤهل هذه العلاقات لأن تكون - بالفعل - علاقات شراكة نموذجية في كل المجالات ..

وبالمناسبة تطرق الجانبان إلى التحديات الراهنة في المنطقة وسجلا ارتياحهما للمستوى الذي بلغه التنسيق خاصة في مجال التصدي للمحاولات الإرهابية الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في البلدين الشقيقين ..

رئيس مجلس الأمة اغتتم هذه الفرصة لتقديم التهاني إلى الشعب التونسي على النجاح الذي تحقق لتونس بعد اجتياز الاستحقاقات الانتخابية بنجاح مؤكداً إرادة الجزائر القوية في المضي بالتعاون الثنائي إلى المستوى الذي يعكس عمق هذه العلاقات ويترجم بالفعل الإرادة السياسية لقيادتي البلدين ..

من جهته أعرب السفير التونسي عن بالغ الشكر للقيادة الجزائرية التي وقفت إلى جانب تونس في هذه المرحلة معتبراً أن الظروف قد أصبحت مهيأة لإقامة شراكة حقيقية لصالح البلدين والشعبين الشقيقين.



استقبالات رؤساء اللجان

وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية مع الدول المغاربية في البندستاغ

تم يوم الثلاثاء 10 فيفري 2015، بمقر مجلس الأمة، لقاء ضمّ وفداً عن مجموعة الصداقة البرلمانية مع الدول المغاربية في البندستاغ «البرلمان الفدرالي الألماني» ووفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس.

اللقاء سمح بتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا السياسية المطروحة في العديد من المناطق في العالم وكذا بحث العلاقات الثنائية خاصة في المجال البرلماني وسبل تدعيمها والدفع بها إلى مستويات أفضل. من جهة أخرى، تم التطرق إلى ظاهرة الإرهاب العابر للقارات وضرورة التنسيق العملي للتصدي له ومكافحته، كما تم استعراض الوضع في منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة الساحل الإفريقي وتم



التأكيد على ضرورة مواصلة العمل من أجل أن يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير.

وفد برلماني نيجيري

واستقبل السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة، يوم الخميس 19 فيفري 2014 ، وفداً برلمانياً نيجيرياً .

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية بين الجزائر والنيجر وهي علاقات وصفت بالجيدة بين البلدين اللذان ينتميان إلى فضاء إفريقي وجغرافي واحد، وتم التأكيد على ضرورة العمل وترقية وتدعيم علاقات التعاون بتكثيف الزيارات والاتصالات بين وفود مؤسسات البلدين للتشاور والتنسيق حول القضايا التي تهم البلدين والمنطقة بصفة عامة ، خاصة على ضوء تطورات الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي



عضو مجلس الأمة السيدة زهرة بيطاط تستقبل وفداً عن مجلس الشيوخ الفرنسي وعدد من المنتخبين الفرنسيين

استقبلت السيدة زهرة بيطاط ، عضو مجلس الأمة، ورئيسة المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية الفرنسية يوم الأحد 8 فيفري 2015 ، بمقر المجلس ، وفداً عن مجلس الشيوخ الفرنسي وعدد من المنتخبين الفرنسيين من أصول جزائرية يقوده السيد لوك كارفوناس، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس بلدية ألفتريفيل .

الوفد كان في الجزائر في إطار إقامة توأمة بين بلديتي الأبيار وألفتريفيل ، و خلال هذا اللقاء تم التأكيد على ضرورة دفع التعاون البرلماني الجزائري الفرنسي إلى مستويات أفضل وتدعيم علاقات التعاون والتشاور على مستوى الجماعات المحلية في المجالات الثقافية والاقتصادية وتشجيع وتطوير التنمية المحلية .



الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري في اجتماعات الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، بفيينا (النمسا) خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 20 فبراير 2015. وقد تشكل الوفد من السادة والسيدات:

- الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد
- عبد المجيد بوزريبة، عضو مجلس الأمة
- نصير لطرش، نائب المجلس الشعبي الوطني
- نوال ليلي بلخوجة، نائب المجلس الشعبي الوطني.
وقد عرفت هذه الدورة انعقاد المنتدى البرلماني لـ AP-OSCE حول المتوسط يوم 18 فبراير 2015 حول موضوع «ترقية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط».

كما ناقش المشاركون ضمن اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث العديد من المواضيع من بينها:

- حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين،
- التعاون من أجل تعزيز الأمن الطاقوي وتخفيض التحديات الاقتصادية والبيئية في منطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.
- جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

البرلمان العربي

شارك السيدان عبد الكريم قريشي ومنصور معيزية في اجتماعات الجلستين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي المنعقد خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 17 فيفري 2015 بالقاهرة (مصر). وقد تضمن جدول أعمال إضافة للجلسة العامة، انعقاد جلسة خاصة لمناقشة اللائحة الداخلية وكذا اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة والفرعية واجتماعات هيئة مكتب البرلمان العربي.

الدورة السنوية 2015 للندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يتشكل من السادة: عبد القادر شنيبي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، رئيس الوفد و داود بشير، عضو مجلس الأمة، في فعاليات الدورة السنوية 2015 للندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة، بمقر المنظمة العالمية للتجارة بجنيف (سويسرا) يومي 16 و 17 فبراير 2015، وذلك في إطار الاحتفال بالذكرى 20 لتأسيس المنظمة.

وتناول البرلمانيون المشاركون بالدراسة والنقاش المواضيع التالية:

- التجارة كمحرك للسلم وتطوير شروط الحياة،
- لماذا التجارة؟ أفكار حول ذكرى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة،
- ضرورة إشراك الجميع في الاستفادة من مزايا المنظمة العالمية للتجارة، المستهلكون والشباب: حالة للدراسة.
- تعلم، فقد دأب البرلمان الجزائري على المشاركة في فعاليات الندوات البرلمانية حول الـ « OMC » والمنظمة دوريا بالتنسيق فيما بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي.

اجتماعات الدورة العلنية التاسعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في اجتماعات الدورة العلنية التاسعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM، المنظمة بالتنسيق والتعاون بين برلمان إمارة موناكو والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 04 فبراير 2015 بإمارة موناكو.

وقد ضم الوفد السادة:

- سي يوسف مختار، المراقب البرلماني بمجلس الأمة، رئيس الوفد
- العقاق علي، عضو مجلس الأمة
- زكريا محمد، عضو مجلس الأمة
- لبيص محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
- بيبي محمد العيد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.
وقد تضمن برنامج الدورة مناقشة العديد من المواضيع ضمن اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث من بينها:

- دور البرلمانيين في ترقية حقوق الإنسان.
- حماية المدنيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط: «اللاجئين والمهاجرين».
- التطورات السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الاستثمار والتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

اجتماع السيدات البرلمانيات في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يضم السيدة لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة والسيدة الزهراء قراب، عضو مجلس الأمة، في اجتماع السيدات البرلمانيات في إفريقيا والعالم العربي، والمنظم من طرف رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك يومي 08 و 09 فيفري 2015، بالقاهرة (مصر). وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة أوراق العمل التالية:

- دليل التشريعات للمرأة.
- دراسة ومناقشة سبل التقارب العربي الإفريقي بين النساء البرلمانيات.
- تدعيم العمل على التمكين السياسي للمرأة العربية والإفريقية وترقية عملها ومشاركتها في المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلدان العربية والإفريقية.

الدورة العاشرة لاجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شارك وفد برلماني من غرفتي البرلمان مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني في الدورة العاشرة واجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 22 جانفي 2015 باسطنبول (تركيا).

وقد ضم الوفد السادة:

- محمد لزهري سحري، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
- لزهري حمادو، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد
- محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، عضو للجنة العامة للإتحاد

- محمد أخاموك، عضو مجلس الأمة، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة للإتحاد
- محمد شريف براهيمية، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة العامة للإتحاد
- ناصر حمدادوش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان للإتحاد.

وقد تناول المشاركون عدة مواضيع وقضايا تهم العالم الإسلامي منها:

- نصرة قضايا المسلمين في العالم والدفاع عن الإسلام الصحيح
- ومحاربة الإرهاب ومكافحة التعصب والاسلاموفوبيا،
- وحماية المقدسات وتعزيز حوار الحضارات والأديان، ومتابعة الوضع في فلسطين ودراسة التطورات في مالي والصومال، بالإضافة إلى قضايا البيئة والتنمية المستدامة، وتعزيز التضامن لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية.

في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيدان زحالي عبد القادر، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة و زروقي عبد القادر، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM)، والذي انعقد بالعاصمة التركية أنقرة في 01 ديسمبر 2014.

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها:

- حماية وتعزيز الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- الجوانب الاقتصادية للهجرة.
- تعاون بلدان البحر الأبيض المتوسط في مجال تنمية السياحة.

اجتماعات الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يُمثله كل من السيدان عبد الكريم قريشي ومنصور معيزية، عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي، في اجتماعات الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، وذلك في الفترة الممتدة من 04 إلى 11 ديسمبر 2014، بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول الأعمال، بالإضافة إلى الجلسة، انعقاد اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة والفرعية، واجتماع هيئة المكتب، وكذا تنظيم جلسة إجرائية لانتخاب رئيس ونواب رئيس البرلمان العربي.

البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، مقرر لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بصياغة توصيات ندوة الأمن القومي، وذلك يومي 05 و 06 جانفي 2015 بالقاهرة (مصر).

النشاط الخارجي





«المخطط الوطني لمكافحة السرطان»

في إطار النشاط الفكري والثقافي، نظم مجلس الأمة يوم الأربعاء 24 ديسمبر 2014 يوما دراسيا بعنوان «المخطط الوطني لمكافحة السرطان»، حضره السيد رئيس مجلس الأمة، والسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وأعضاء من البرلمان بغيرفتيه، وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين في الطب، ومدعوين من عدة قطاعات ومؤسسات.

إنشاء هيئة للمتابعة والتنسيق

افتتح اليوم الدراسي بكلمة للسيدة لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بالمجلس، أكدت فيها أن مكافحة السرطان ليس ذات طابع تقني ولا يمكن اختزاله في مستخدمي القطاع الطبي، بل هو كفاح مشترك. وأن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اعتبر مرض السرطان هو مشكل عموي ومكافحته

أولوية ضمن أولويات الورشات الرئاسية.

ونظرا لزيادة عدد الأمراض الغير المعدية أي أمراض السرطان يفرض حسب المتدخلة مقاربات إستراتيجية جديدة، وهذا ما قامت به الجزائر عبر إعداد مخطط وطني لمكافحة السرطان الذي سخرت له إمكانيات بشرية ومادية، كما نصب رئيس الجمهورية البروفيسور زيتوني لضمان التنسيق مع السلطات

المعنية ومتابعة المخطط الوطني لمكافحة السرطان وتقييمه واقتراح الإجراءات اللازمة بغرض تحسين نوعية العلاج ومتابعة المريض.

ولأن المخطط الوطني لمكافحة السرطان عبارة عن قرارات ورزنامة وتمويل فمن ثم دعت السيدة لويزة شاشوة وضع هيئة للمتابعة والتنسيق تتمثل مهمتها في ضمان إخراج الالتزامات والرزنامة لكل إجراء كما تتمثل مهمتها الرئيسية في متابعة

إجراءات هذا المخطط وإعداد تقارير مرحلية.

وتتجسد خطة التبعة لمكافحة السرطان للسنوات الخمس القادمة (2015-2019) وتشمل المراحل الأولية في الوقاية والكشف المبكر والعلاج والمرافقة والتعليم والبحث لغاية واحدة وهي التغلب على المرض وتخفيض عدد الوفيات التي يسببها السرطان.



السرطان وتحسين نوعية حياة المرضى أثناء وبعد العلاج عبر ثمانى محاور فصل فيها البروفيسور زيتوني وهي :

1. تحسين الوقاية من عوامل الخطر.
 2. تحسين الكشف عن بعض أنواع السرطان.
 3. تحسين تشخيص السرطان؛
 4. تنشيط العلاج؛
 5. تنظيم التوجيه والدعم ومراقبة المريض.
 6. تطوير نظام المعلومات والاتصالات على السرطان؛
 7. تعزيز التدريب والبحوث حول السرطان؛
 8. تعزيز القدرات المالية للإدارة من السرطانات
- مؤكدًا في الأخير أنه يجب إعادة تركيز إستراتيجية الصحة العامة على الوقاية وتعزيز الصحة، وترسيخ مبدأ المراقبة والتقييم في جميع البرامج الصحية عبر نظام معلومات أكثر كفاءة .

خلال عرضه للمخطط الوطني لمكافحة السرطان (2015-2019) أكد الأستاذ مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة. أن قرار إنجاز المخطط الوطني لمكافحة السرطان من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة هو قرار تاريخي، حيث اعتبره مشكل صحي عمومي و مكافحته أولوية وطنية ضمن أولويات الورشات الرئاسية ..

ونظرا لزيادة عدد مرضى السرطان كان من الضروري حسب البروفيسور زيتوني وضع خطة لمكافحة السرطان تكون مكتوبة ومنظمة، وخاصة تتمحور حول أهداف واضحة ودقيقة وطموحة وواقعية، وقابلة للتحقيق في إطار زمني معقول بين خمس وعشر سنوات.

والمخطط حسب البروفيسور زيتوني يهدف إلى تنفيذ ورصد التدابير الطارئة لتحسين رعاية المرضى حسب رؤية جديدة تركز على المريض، هدفها خفض في معدلات الوفيات ومرضى

الوقاية فكان حسب الأستاذ فريد بن حمدين من الممكن تجنب موت 40 بالمائة من مرضى السرطان بفضل الوقاية والكشف المبكر .

8 محاور كبرى في المخطط الوطني لمكافحة السرطان



أفضل علاج ... هو الوقاية

من جهته تحدث الأستاذ فريد بن حمدين، رئيس المؤسسة الجزائرية للصيدلة «علاج الأورام حاضرا ومستقبلا» عن أنواع علاج السرطان الحالية والمستقبلية، حيث أكد أن مرض السرطان قد وجد منذ القدم وأن أطباء العرب والمسلمين مثل الغازي وابن سينا والزهرراوي حاولوا علاج السرطان بالطريقة الكيميائية وأكدوا إمكانية علاجه في المراحل الأولى.

كما تحدث عن العلاجات الموجودة لمرض السرطان من العلاج الكيميائي والعلاج المناعي والهرموني. وعن التطور الذي ستعرفه العلاجات خلال العشرين سنة القادمة بفضل التطور خاصة الإعلام الآلي الذي سمح بتقليص مدة البحث ومن ثم تطور، وحسب المختصين خلال سنة 2030 سيصبح مرض السرطان مرضا مزمنًا مثل داء السكري والضغط الدموي، مؤكدا في الأخير أن أفضل علاج هو

يتصدر أنواع السرطانات الأخرى ب 65 بالمائة ثم هنالك عنق الرحم، القولون، المستقيم، المثانة والبروستات.

وعن مراحل التي يمر بها مريض السرطان، أكد على أهمية التشخيص كمرحلة أولى للعلاج خاصة إذا كان المرض في أوله، حيث أن التشخيص المبكر يعطي 90 بالمائة من نجاح العلاج والشفاء التام منه. لكن حسب البروفيسور أن الكثير من المرضى يعانون ويضيعون وقت التشخيص خلال تنقله بملفه بين مصالح المستشفيات، داعيا في نفس السياق إلى جعل المريض هو المحور بين طبيب المختص وجراح الأورام وطبيب الأشعة وضرورة اجتماعهم لوضع تقرير لحالة المريض ومتابعته .

أما عن الأدوية والعلاج فقد دعا البروفيسور إلى إعادة مراجعة تسعيرة أدوية مرض السرطان وجعلها مجانية وإمكانية اقتنائها عبر بطاقة الشفاء.. كما تطرق البروفيسور حسان محفوف لمرض السرطان لدى الأطفال وأكد أنها مأساة للعائلة الجزائرية طالبا بمراكز متخصصة أين يمكن للطفل إكمال دراسته .

مؤكدًا في الأخير أن التكفل بالسرطان ليس التكفل بالعلاج فقط بل هو الكل الوقاية، التشخيص المبكر، العلاج والرعاية الاجتماعية والتكوين وأن يكون كل هذا منظم وفي إطار قانوني .



للصندوق للتأمينات الاجتماعية في برامج الوقاية والكشف المبكر خاصة فيما يخص سرطان الثدي لدى النساء .

المريض محور العلاج ..

أما الأستاذ حسان محفوف، رئيس مصلحة الأورام الإستشفائية المتخصصة بالروبية، والذي تناول في مداخلته عنوانها «مراحل علاج المريض بالسرطان» والذي أكد أن السرطان هو مشكل وطني وأن التكفل به يكون من أطراف متعددة . وتأتي الإصابات بالسرطان في المرتبة الثانية من حيث المتسببة في الوفيات بعد الأمراض القلبية، وعن أنواع السرطانات المتفشية أكد أن سرطان الثدي عند النساء

الوزير أنه سيتوفر في جميع التراب الوطني وبنفس التطور .

وفي هذا الصدد أقر وزير الصحة إنشاء هيئة يرأسها الأستاذ زيتوني مكونة من مختصين تتكفل بتقييم ومتابعة تطبيق المخطط الوطني لمكافحة السرطان كل ستة أشهر بتقييم عملية تطبيق البرنامج وتجنب كل العوائق التي قد تحول دون تطبيق هذا البرنامج، والتقرير يقدم إلى وزير القطاع وبدوره لرئيس الجمهورية لتقديم توجيهاته حول الموضوع.

داعيا في نفس السياق إلى تبادل المعلومات بين مهنيي الصحة بالقطاعين العمومي والخاص، مع تعميم تطبيق الملف الإلكتروني للمريض لتسهيل نقل المعلومات وضمان نجاح العلاج. للأكبر عدد ممكن من مرضى السرطان، وتبقي الوقاية أفضل استثمار .

في حين انصبت مداخلة الأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حول دور وزارة العمل والضمان الاجتماعي في الخطة الوطنية لمكافحة السرطان. عبر العديد من المهام التي تقوم بها خاصة في الجانب الوقائي على غرار مساهمة مراكز التصوير الطبي ومراكز التشخيص التابعة

تشجيع ثقافة الكشف المبكر

في كلمته أشار السيد عبد الملك بوضياف، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن مكافحة السرطان هي سياسة تهم الجميع، وأن رئيس الجمهورية أعلن أن السرطان هو مشكل صحي كبير وصنفه كأولوية وطنية وورشة رئيسة عبر المخطط الوطني لمكافحة السرطان (2015-2019) الذي يلزم كل الفاعلين العمل ضد السرطان، واليوم حسب وزير الصحة من الممكن علاج السرطان والشفاء منه وأن كل شيء يبدأ من الكشف المبكر والذي يعتبر منعما في الجزائر باستثناء سرطان عنق الرحم، في حين هناك سبع أنواع من السرطان يمكن الوقاية منها عن طريق الكشف المبكر وهي سرطان الثدي والرئة والقولون والمستقيم والبروستات والغدة الدرقية . داعيا إلى ضرورة تشجيع الكشف المبكر بالمجتمع لمواجهة .

وبعد الكشف يأتي التشخيص مؤكدا أن المخطط الوطني للسرطان يهدف إلى تقليص الأجل للوصول إلى تشخيص في آجال لا تتعدى 20 يوما ومهما كانت مقر إقامته . بعد التشخيص يأتي العلاج الطبي الذي أوضح



المدرسة العليا للبحرية «الواء محمد بوتيقان» .. قطب تكويني بمستوى عال

في إطار الخرجات الميدانية التي تقوم بها لجنة الدفاع لمجلس الأمة، قام وفد عن اللجنة برئاسة السيد محمد الواد، بزيارة المدرسة العليا للبحرية «المجاهد اللواء محمد بوتيقان» التابعة لقوت الجيش الوطني الشعبي، الناحية العسكرية الأولى والكاننة بتمنقوست شرق العاصمة وذلك يوم الاثنين 12 جانفي 2015.

وقد ضم الوفد كل من السيدات والسادة:

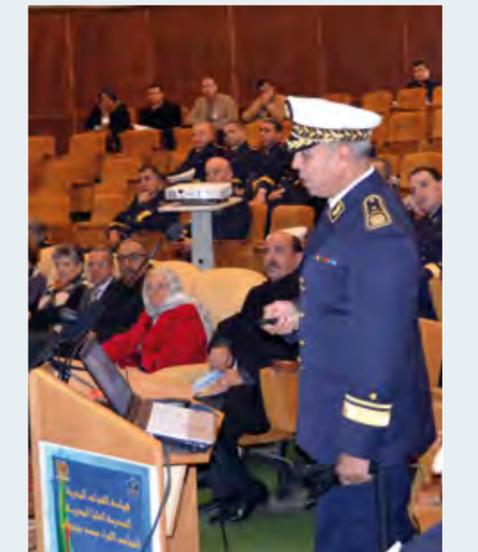
- محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع
- محمد لزعر، نائب رئيس اللجنة
- سليمان كرومي، مقرر اللجنة
- زهرة قراب، عضو مجلس الأمة
- حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة
- عائشة باركي، عضو مجلس الأمة



استقبل الوفد من قبل قائد المدرسة العميد محمد قریش وكذا مسؤولي مختلف هياكل ومصالح المدرسة، والذي قدم للوفد عرضا حول تاريخ المدرسة والتطورات التي مرت بها منذ استرجاع السيادة الوطنية إلى غاية اليوم، كما استعرض تنظيم المدرسة ومهامها.

نبذة تاريخية عن المدرسة

تحتل المدرسة موقعا إستراتيجيا على الرأس الأيمن لخليج الجزائر، وهو الموقع الذي جعل



– ليسانس في علوم الملاحة البحرية
– ليسانس في الاتصالات/منومة الأسلة البحرية
– ليسانس في الميكانيكا البحرية.

يمر الضباط لمدة ستة أشهر في درس الإقتان يتحصل بعدها على شهادة الإقتان في إحدى تخصصات الخدمة على المتن أو تخصصات عسكرية أخرى، كما يمكنه بعد درس الإقتان تكوين درس الأركان والذي يكون لمدة سنة واحدة والذي يهدف إلى تهيئة الضباط لقيادة تشكيلات، إدارة مصالح أو الخدمة على المستوى الأركان.

أما عن السنة الدراسية 2014/2015 فأكد قائدالمدرسة أنه بلغ عدد الطلبة الضباط العاملين والاحتياطيين 384 طالبا، في حين ضباط الصف المتعاقدين فقد بلغ 351 طالبا. يكونهم 121 أستاذا عسكريا في حين بلغ الأساتذة الحاصلين على التأهيل الجامعي 97 أستاذا مؤهلا قادمين من مختلف الجامعات.

كما قدم قائد المدرسة عرضا عن كيفية تنظيم الخرجات البحرية لفائدة الطلبة أو فيما يسمى «بالتطبيق في البحر» والذي يتم منذ سنة 2007 على متن الباخرة المدرسة صومام 937، والتي تم اقتناؤها لهذا الغرض، حيث تدوم كل خرجة بحرية 56 يوما، غايتها تعميق المعارف النظرية المكتسبة من قبل الطلبة

مختلف الحضارات السابقة تشيد عليه ميناء لسفنها، بعد استرجاع الجزائر لكافة المنشآت العسكرية سنة 1966 بدأت حقبة جديدة في تاريخ البحرية الجزائرية، فبداية من سنة 1983 تم تكوين الدفعة الأولى للطلبة الضباط وكانت تسمى آنذاك بالمدرسة البحرية الوطنية، ثم سنة 1988 تم تحويل المدرسة إلى مدرسة عليا للبحرية، وفي سنة 1994 عرفت المدرسة هيكلة جديدة حيث أصبحت تضم عدة مدارس وتحمل اسم مجموعة المدارس بتمنقوست، ومنذ سنة 2003 أخذت المدرسة الهيكلة الحالية ألا وهي المدرسة العليا البحرية باسم المجاهد اللواء محمد بوتيقان منذ سنة 2014 شعارها « وطن - شرف»

مهامها:

تقوم المدرسة بتكوين الضباط وضباط الصف والجنود الرتباء العاملين والمتعاقدين والاحتياط في كل التخصصات المتواجدة على متن السفن ووحدات الإمداد والإسناد، أما بخصوص تكوين الضباط فقد أوضح قائد المدرسة أن المدرسة تتكفل بتكوين الضباط طبقا لنظام (ل.م.د) مدته أربع سنوات، حيث يمر التكوين عبر تكوين عسكري مشترك لمدة سنة بالأكاديمية لمختلف الأسلحة بشرشال، ومن ثم يتبع بتكوين جامعي لمدة ثلاث سنوات يتحصل الطالب من خلاله على شهادة في إحدى التخصصات التالية:

وبخصوص الأفاق المستقبلية للمدرسة، أوضح قائد المدرسة أنها تتمحور لا سيما حول الأهداف التالية:

- توفير وتحديث العتاد البيداغوجي
- إنشاء مركز للصراع من أجل الحياة
- الشروع في تكوين شهادة الماستر
- اقتناء سفينة شراعية - مدرسة (voilier - école)

تنقل بعد ذلك الوفد لمعاينة مختلف مرافق المدرسة من قاعات للتدريس والمخابر، حيث تلقى الوفد شروحات من قبل المؤطرين وقائد المدرسة حول مضمون الوحدات الدراسية

المقررة والهدف منها ويتعلق الأمر بالوحدات التالية:

- الكهرباء
- الفيزياء
- الإعلام الآلي
- المحاكى التكتيكي
- المنشورات والتوثيق
- المنظومة المدمجة للمراقبة البحرية
- الطاقة
- الكشف تحت المائي
- الألغام البحرية
- التوترات فوق العالية
- الأسلحة تحت المائية
- المدفيعات
- الصواريخ
- قاعة المحاكاة الخاصة بالقبة الفلكية
- الهندسة الكهربائية
- الفن البحري
- اللغات الأجنبية

كما حضر الوفد جانبا من بعض الحصص التدريسية المقدمة للطلبة. وكذا زيارة منطقة إعاشة الطلبة، أين عاين ظروف إيوائهم والخدمات المعيشية التي يستفيدون منها على غرار البريد وقاعات السينما وممارسة الأنشطة الترفيهية.. الخ.

في ختام الزيارة ألقى رئيس لجنة الدفاع الوطني السيد محمد الواد كلمة شتى فيها بالمجهودات التي بذلتها وتبذلها القيادة العسكرية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من أجل تعزيز قدرات الدفاع الوطني عموما والبحرية الجزائرية خصوصا. كما أشاد رئيس لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة بالمستوى الذي بلغته المدرسة وأصبحت صرحا علميا وقطبيا معرفيا بفضل جهد إدارتها التي تتكفل بتلقين الطلبة مختلف العلوم والفنون البحرية.

السيد محمد الواد، رئيس الوفد يوقع على السجل الذهبي للمدرسة العليا للبحرية



ولاية أدرار: الحاجة إلى دعم التأطير البيداغوجي . .



إقامات جامعية، وكذا مولد كهربائي واحد (01) الأساس،

وفي ختام الزيارة أوصى الوفد بما يلي :

1- بخصوص النقل المدرسي، ينبغي توفير حافلات مدرسية إضافية تساهم في تخفيف عبء التنقل قدرتها مصالحي مديرية التربية لولاية أدرار بـ 70 حافلة من الحجم الكبير لتوفير العناء عن التلاميذ وتسهيل ظروف التمدريس،

2- إعادة النظر في توقيت الدراسة صيفا نظرا للارتفاع الكبير في درجات الحرارة،

3- فيما يتعلق بالإطعام المدرسي، ينبغي إيلاء العناية الكاملة بالمدارس التي تتوفر على مطاعم داخلية من أجل تقديم الوجبات الساخنة للتلاميذ ...

4- من الضروري إعادة النظر في تقييم الغلاف المالي الموجه لإنجاز الإقامة الجامعية 2000 سرير،

5- يقترح الطاقم البيداغوجي والإداري لجامعة أدرار إعادة تسمية جامعة أحمد دراية بأدرار باسم «الجامعة الإفريقية أحمد دراية» بأدرار،

6- تدعيم حضائر الإقامات الجامعية بأدرار بسيارات إسعاف جديدة وكذا بمولدات كهربائية إضافية، حيث تتوفر الإقامات الجامعية الأربع على سيارة إسعاف واحدة (01) وهذا لا يلبي احتياجات المقيمين من الطلبة والأعوان.

الأدب واللغات، بالإضافة إلى ستة (06) مخابر بحث، 30 وحدة بحث معتمدة، و 14 مشروع بحث، يبلغ عدد الأساتذة بها 335 أستاذا، في حين يبلغ عدد الطلبة 20 ألف طالب، وعدد الطلبة الأجانب 60 طالبا. وللجامعة بعد إفريقي من خلال قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات مع جامعات أجنبية (سينغالية، نيجيرية، سودانية.... وغيرها)، ووطنيا من خلال 28 اتفاقية مع جامعات وطنية.

وقد كان لوفد مجلس الأمة جلسة نقاش مع الطاقم الإداري لجامعة أدرار تجاذب فيها أطراف الحديث حول ظروف العمل والعوائق التي تعترض الأسرة الجامعية، نذكر منها مشكل السكنات الوظيفية المخصصة للأساتذة الجامعيين ونقص الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض، وفي نقطة أخرى عن مدى نجاح جامعة أدرار في تطبيق ومسايرة نظام ال LMD ...

لنيتفقد بعدها وفد مجلس الأمة ويطوف ببعض المرافق التي تزخر بها الجامعة كالمكتبة المركزية والعديد من الإقامات الجامعية كالإقامة الجامعية 2000 سرير تيليلان.

بعد الزيارة الميدانية لبعض المؤسسات التربوية وجامعة أدرار، كانت للوفد البرلماني الملاحظات التالية:

1- نظرا لطبيعة المنطقة الباردة شتاءً والحارة صيفا، ونتيجة الحاجة إلى الاستخدام الكبير لوسائل التدفئة والمكيفات الهوائية، تعاني معظم المؤسسات التعليمية وفي جميع الأقطار من مشكل كبير في التدفئة وفي التبريد، وفي بعض الأحيان عدم وجود محولات كهربائية من

مثل بعض المؤسسات التربوية- من مشكلة التأخر في إصلاح الأعطاب التي لحقت بشبكة الكهرباء، فأجهزة التدفئة موجودة ومركبة لكنها غير مستغلة وغير مشغلة، متوسطة تتوفر على مطعم هو في طور الإنجاز يتسع لعدد كبير من التلاميذ، وفتاء واسع مخصص للرياضة واللعاب.

أما بمدينة أدرار، فقد وقف وفد مجلس الأمة عند المدرسة الابتدائية «عائشة أم المؤمنين»، والتي تعتبر أول مدرسة في ولاية أدرار، تتسع لـ 600 تلميذ وتحتوي على 18 قسما، منها أربعة (04) أقسام غير مكيفة، وتتميز عن غيرها من المدارس بتوفرها على ثلاثة (03) أقسام مجهزة خاصة بالطور التحضيري.

هذا وقد كان للسيد أحمد سعيد رضوان، رئيس الوفد البرلماني لمجلس الأمة تصريحاً لإذاعة أدرار الجهوية بمناسبة هذه الزيارة الميدانية حيث أكد السيد الرئيس على أن مشكل النقل المدرسي يعتبر أبرز المشاكل التي يعاني منها التلاميذ المتمدرسين ويؤرق السلطات المعنية، إلى جانب مشكل التدفئة والتبريد على حد سواء... كما لم يفوت رئيس الوفد هذه الفرصة دون الإشادة بالسلطات المحلية شاكرًا إياها على الجهود المبذولة وعلى حسن الاستقبال.

• وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي :

توقف الوفد البرلماني لمجلس الأمة عند جامعة أدرار، هاته الأخيرة بها خمسة (05) كليات هي كلية العلوم والتكنولوجيا، العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، وكذا



خاصة لهذه المدرسة نظير النتائج المحصل عليها.

بعدها كان للوفد البرلماني وقفة عند ابتدائية 200 مسكن بذات الدائرة، ابتدائية بها ستة (06) أقسام، غير أنها لا تتوفر على تدفئة بسبب عدم إصلاح الأعطاب التي لحقت بشبكة الكهرباء، وهذا بحسب ما وقف عليه الوفد وكذا بحسب الشروحات التي تلقاها عن سير هذه المؤسسات التربوية وسعة استيعابها وعن الطاقم الإداري والبيداغوجي المؤطر التي تتوفر عليه، كما طاف الوفد بمختلف أركان هذه المؤسسات والعديد من الأقسام المتواجدة بها.

وبالمناسبة لم يفوت رئيس الوفد هذه السانحة دون أن يلفت عناية القائمين عليها إلى بعض النقائص والعقبات التي تقف في وجه التلاميذ وبالنتيجة التحصيل الدراسي الأمثل حاثا إياهم بالمناسبة إلى ضرورة تكثيف الجهود ورص الصفوف ومضاعفة العمل من أجل راحة ومصلحة التلاميذ التي تبقى فوق كل اعتبار. من جهة أخرى أبدى الوفد البرلماني برئاسة السيد رضوان ارتياحه وإعجابه بما تحقق، وهنأ القائمين على هذه المنشآت، داعيا إياهم إلى رفع التحدي بغية درأ العقابيل وتذليل الصعاب والرفع من مستوى النتائج من أجل النهوض أكثر بمستوى التعليم بولاية أدرار.

ليتجه بعدها الوفد البرلماني برئاسة السيد رضوان نحو دائرة أوقروت التي تبعد عن مدينة أدرار بـ 120 كلم لتفقد محطات تربوية أخرى، حيث كان المستهل بزيارة ومعاينة متوسطة سيدي عومر التي دخلت حيز الخدمة والاستغلال العام 2006، ورغم حداقتها فهي تعاني -مثلها

قام وفد عن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة بزيارة استطلاعية لولاية أدرار خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 يناير 2015، بهدف الإطلاع على ظروف العمل ومعاينة المنشآت والهياكل التابعة لقطاع التربية من جهة والتعليم العالي من جهة أخرى.

وقد تكون الوفد من السيدة والسادة:

- أحمد سعيد رضوان، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، رئيسا للوفد،
- رفيقة قصري، نائب رئيس اللجنة،
- محمد الطيب العسكري، عضو اللجنة.

• ففما يتعلق بقطاع التربية الوطنية :

استهل الوفد البرلماني لمجلس الأمة زيارته الميدانية بالتوجه نحو دائرة تيميمون التي تبعد عن مقر ولاية أدرار بأكثر من 200 كلم أين وقف عند العديد من المؤسسات التعليمية كثانوية سلكة التي يعود تاريخ دخولها حيز الخدمة لسنة 2008، هذه الثانوية التي سجلت أعلى نسبة نجاح في شهادة البكالوريا للموسم الدراسي الماضي 2013-2014 على مستوى ولاية أدرار بنسبة فاقت 55 بالمائة، بها 17 قسما وتتسع لـ 500 تلميذ، ورغم ما حققته من نتائج إلا أنها تعاني من نقص في المخابر المتعلقة بالمواد العلمية ومن رداءة التجهيز بمخابر العلوم والفيزياء والكيمياء، وكذا من نقص ملحوظ في قاعات الإعلام الآلي، ما يستدعي النظافة

فوج من طلبة المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب بولاية ورقلة في زيارة لمقر مجلس الأمة

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قامت مجموعة من طلبة المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب بولاية ورقلة، يوم الأربعاء 28 جانفي 2015، بزيارة لمقر المجلس.

وقد كانت هذه الزيارة فرصة لهؤلاء الطلبة، للتعرف على مقر مجلس الأمة ومرافقه، والإطلاع على مهامه وصلاحياته وكيفية سير أشغاله.



الحوثيون يعلنون حل البرلمان وتولي السلطة

حل الحوثيون البرلمان اليمني يوم الجمعة 06 فيفري 2015 ، وأعلنوا تشكيل مجلس مؤقت بديل وذلك بعد قرابة نصف شهر من استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الكفاءات في البلاد تحت ضغوط الجماعة الحوثية.

وجاء في بيان أذاعه التلفزيون «يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني». وأضاف البيان «يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني أو من خارجه بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية».

وحضر بعض الزعماء السياسيين إعلان البيان في قصر الرئاسة وكان بين الحضور وزير الدفاع والداخلية السابقان وهو ما يشير إلى أن البيان مدعوم من بعض الفصائل السياسية الأخرى.

ويمر اليمن باضطراب سياسي شديد منذ استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة خالد بحاح بعد استيلاء الحوثيين على قصر

فوز تاريخي لحزب سيريزا المناهض للتقشف في الانتخابات البرلمانية



أدلى اليونانيون يوم الأحد 25 جانفي 2015 بأصواتهم في انتخابات تشريعية وصفت بالحاسمة والتاريخية بالنسبة لليونان المثقلة بالديون.

آخر النتائج المحصل عليها ، بعد فرز حوالي 80% من الأصوات تشير إلى فوز حزب سيريزا اليساري الراديكالي المناهض لسياسة التقشف، بنسبة 36.19% من الأصوات وهو ما يعادل 146 مقعدا. تحصل حزب الديمقراطية الجديدة، اليميني الحاكم تحصل على نسبة 28% من الأصوات وهو ما يعادل 77 مقعدا.

وفي خطابه بعد صدور النتائج الأولية للانتخابات التشريعية ، أعلن ألكسيس تسبيراس، زعيم حزب سيريزا اليساري الفائز في الانتخابات التشريعية الأحد، أنه يريد «التفاوض» مع الترويكا. تسبيراس قال أيضا إن الحكومة الجديدة ستكون مستعدة للتعاون والتفاوض للمرة الأولى مع شركائها حول حل عادل ودائم وقابل للحياة يصب في مصلحة الجميع.



الرئاسة وتحديد اقامة رئيس الدولة في اطار سعيهم لتشديد قبضتهم السياسية. وخلال الأيام القليلة الماضية أجرى الحوثيون الذين أصبحوا قوة مهيمنة بعد اجتياح صنعاء في سبتمبر ، محادثات مع الفصائل السياسية الرئيسية في محاولة للوصول إلى اتفاق للخروج من الأزمة. وأمهلّت الجماعة الشيعية الفصائل السياسية حتى الأربعاء الماضي 04 فيفري للوصول إلى اتفاق وإلا فرضت الحل الذي تراه.

وفي أولى ردود الفعل الدولية ، أكد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، أن انتصار حزب سيريزا في الانتخابات اليونانية، سيزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي في أوروبا.

انتخاب برلمانية عن حزب اليسار رئيسة للبرلمان اليوناني الجديد



تم يوم الجمعة 06 فيفري 2015 انتخاب زوي كونستانتوبولو البرلمانية عن حزب اليسار الجذري (سيرسزا) الفائز في الانتخابات ، رئيسة للبرلمان اليوناني. وحصلت زوي المحامية والناشطة السياسية (38 عاما) على 235 صوتا من أصل 300 الذين يشكلون أعضاء البرلمان اليوناني الأحادي الغرفة.

وفي أول خطاب لها بعد انتخابها رئيسة قالت أن «البرلمان لن يكون المكان الذي تعرض عليه الفضائح لتقبر...». ودعم زوي لرئاسة البرلمان حزبا المعارضة الرئيسيين هما «الديمقراطية الجديدة وحزب الاشتراكي «الباسوك».

البرلمان يعتبر روسيا «دولة معتدية» ويطلب دعماً من الغرب

أقر البرلمان الأوكراني (الرادا) توجيه مناشدة للمجتمع الدولي باعتبار روسيا «دولة معتدية» وتشديد العقوبات عليها واعتبار «جمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» منظمات إرهابية.

وسيم توجيه المناشدة للبرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية للنااتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة «جوام» للتطوير الديمقراطي والاقتصادي (تضم جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا ومولدوفا) بالإضافة إلى البرلمانات الوطنية للدول.

وورد في الوثيقة الصادرة عن جلسة طارئة للبرلمان الثلاثاء 27 جانفي 2015 ، أن كييف تعتبر روسيا «دولة معتدية» وأنها «دولة تدعم الإرهاب على المستوى الدولي» وأن روسيا تستخدم نفوذها في منع عمل مجلس الأمن.

وطالب البرلمان في الوثيقة التي صوت لصالحها 271 نائباً «تزويد أوكرانيا بما تحتاجه من مساعدات عسكرية لتقوية قدرتها الدفاعية ، ومساعدات إنسانية لتقديمها للسكان المدنيين والمساعدة في ترميم البنية التحتية للمرافق الحيوية



رد الفعل الروسي

وكان أحد القرارات التي اعتمدها البرلمان في القراءة الأولى للجلسة مشروع قانون ينظم إجراءات لإضافة منظمات على قائمة الإرهاب ، ووفقاً لمشروع القانون يمنح هذا الحق للبرلمان مع ذكر أن مسودة القانون عرضت منح هذا الحق للمحكمة الإدارية العليا في أوكرانيا وللمجلس الأمن والدفاع.

وأجرت «الرادا» تغييراً على ما يسمى قانون «تطهير الحكم» والذي تم بموجبه استثناء الضباط الكبار الأعضاء في نظام أمن الدولة والأمن الداخلي ووزارة الدفاع والقوات المسلحة من أن يتم إقالتهم من مناصبهم.

المهمة في دونباس».

ووصف مجلس الاتحاد الروسي الإعلان بقصر نظر سياسي وقال بهذا الشأن يوري فورويوف نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي «هم يسيرون على طريق التحريض على المواجهة وهذا ما يعتبر قصر نظر سياسي».

ووصف مجلس الاتحاد الروسي الإعلان بقصر نظر سياسي وقال بهذا الشأن يوري فورويوف نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي «هم يسيرون على طريق التحريض على المواجهة وهذا ما يعتبر قصر نظر سياسي».



اعتراف السويد بها في أكتوبر من السنة الماضية.

وتعد السويد أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف بالدولة

اعتراف السويد بها في أكتوبر من السنة الماضية.

وتعد السويد أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف بالدولة

دعا البرلمان البلجيكي الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين «في أنسب وقت»، بعد تصويت أجراه ليلة 06 فيفري 2015 .

وحظي هذا الاقتراح بدعم الأحزاب المكونة لحكومة ائتلاف يمين الوسط البلجيكية ، وأقره البرلمان بواقع 75 صوتاً مقابل رفض 52. وطالبت أحزاب المعارضة -ومن بينها الاشتراكيون والخضر وحزب فالون- الحكومة بالاعتراف الفوري وغير المشروط بالدولة الفلسطينية على حدود 1967.

وكانت برلمانات فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيرلندا دعت حكوماتها إلى الاعتراف بدولة فلسطين ، عقب

البرلمان يدعو الحكومة للاعتراف بالدولة الفلسطينية



...إن السعي إلى تنويع اقتصاد البلاد وجعله تنافسيا ما فتى يكتسي طابع الأولوية بالنسبة لنا، توخيا لاستغلال كافة قدرات النمو المتاحة في العديد من القطاعات الأخرى القادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل، وتعزيز قدرة اقتصادنا على مغالبة الصدمات الخارجية بوجه أخص ..

.. إن بلادنا تملك من الوسائل والأدوات ما يمكنها من مواجهة مثل هذه الأوضاع، فقد كلفت الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تخفيف تأثير الصدمات هذه على مجرى مسار التنمية والنمو في المقام الأول، وتقليص انعكاساتها قدر ما أمكن على المواطنين، خاصة الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا. في هذا السياق، سنعمل على تنشيط قطاعات الصناعة والبتروكيميا والفلاحة والسياحة وتكنولوجيات الاعلام الجديدة والاتصال...

رئيس الجمهورية
بمناسبة الذكرى المزدوجة
لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم الحفوفات
24 فبراير 2015